وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الغير نفطي في الجزائر للفترة(1990-2022)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:

- **كرميش فريـال**

تحت اشراف

- **أسماء قرفي**

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شرقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة20أوث سكيكدة	رئيسا
صيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة20أوث سكيكدة	ممتحنا
أسماء قرفي	أستادة مساعدة-ب-	جامعة20أوث سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية:2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

UNIVERSITE du 20 Août 1955 SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques,
Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: خثري أسماء ، الرتبة العلمية: مساعد قسم ب

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي عبر التفعيل في الجزائر للفترة (1990 - 2022)

من انجاز الطالبين:

1) كريمش فريال

2) /

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

تاريخ المناقشة: 29 جوان 2024.

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الالكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه ايداع النسخ الورقية والالكترونية.

سكيكدة في: 2024/07/14

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
قسم العلوم الاقتصادية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الغير نفطي في الجزائر للفترة(1990-2022)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:

- **كرميش فريـال**

تحت اشراف

- **أسماء قرفي**

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شرقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة20أوث سكيكدة	رئيسا
صيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة20أوث سكيكدة	ممتحنا
أسماء قرفي	أستادة مساعدة-ب-	جامعة20أوث سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية:2024/2023

الاهداء

قال تعالى "فقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين"

من قال أنا لها نالها

وأنا لها ,وإن أبت رغما عنها أتيت بها

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها لو يكن الحلو قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات

لكنني فعلتها

و نلتها وما كنت أفعل لولا فضل الله فالحمد لله عند البدء وعندا لختام عندما أفكر بالشخص الذي ألهمني أكثر أعود الى (جدي علي)و إلى والداي الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل، إلى من سعى إلى راحتي ونجاحي، سندي وقوتي وملاذي بعد الله .إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها ، إلى من تشاركني أفراحي وأساتي ، إلى أجمل ابتسامه في حياتي ، إلى أروع امرأه في الوجود .إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي من هم إلى خير أيامي إلى قرة عيني ايمان الهام هاني وشمس الدين .لكل من كان عون وسند في هذه الطريق لرفقاء السنين وأصحاب الشدائد والأزمات فاطمة

خاصة راجيين من الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وأن يعلمنا ما ينفعنا

إلى من تقاسمنا معهم مقاعد الدراسة فكانوا خير جليس

واهدي تخرجي وفرحتي إلى من أمسك بيدي لمساعدتي على النهوض

زوجي وقرة عيني

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله أولا وأخرا

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات

فأول من يشكر ويحمد أناء اليل وأطراف النهار وهو العلي القهار

فكل الحمد والشكر لله الذي وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق والصعوبات

التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع. والشكر موصول إلى كل معلم

أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسة حتى هذه اللحظة، كما نرفع كلمة الشكر

والعرفان وخالص التقدير والاحترام للدكتورة" قرفي أسماء " على

تفضلها بالإشراف على هذا البحث وعلى كل التوجيهات والنصائح القيمة التي

زادت من قيمته وكذلك أتوجه بالشكر لكل أستاذ لم يبخل علينا بمعلومة،

وأيضا نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على

تكرمهم قبول مناقشة موضوع الرسالة ,ابداء ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم

السديدة، كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ،وفي الأخير

ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والتسديد والرشاد والعفاف والغنى وأن

يجعلنا هداة مهتدين.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الغير نفطي، من خلال تطبيق تقنية ونموذج الانحدار الخطي المتعدد للفترة الممتدة ما بين عامي(1990–2022) ومن ثم استنتاج نموذج قياسي يمكن التنبؤ بهذه المتغيرات، وهذه الدراسة تقدم فرصة لاختبار طبيعة العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي الغير نفطي في الاقتصاد الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن هناك علاقة طردية بين حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الاجمالي الغير نفطي، حيث تساهم عملية تنويع الاقتصاد في تطوير القطاعات خارج المحروقات. التي تستدعي زيادة العمالة وانخفاض معدلات البطالة ،التي بدورها توفر فرص عمل مما يعزز الدخل الاجمالي للأسر وقدرتهم على الانفاق. وذلك يؤثر بشكل ايجابي على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام ولو بنسب متفاوتة، فله دلالة خاصة وهامة خاصة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط.

الكلمات المفتاحية : الانحدار الخطي المتعدد، الصادرات خارج قطاع المحروقات، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي النفطي، الناتج المحلي الغير نفطي .

Abstract:

This study aimed to know the impact of exports outside the hydrocarbon sector on non-oil economic growth, by applying the multiple linear regression technique and model for the period between 1990-2022) and then deducing a standard model that can predict these variables, and this study provides an opportunity to test the nature of the relationship between exports outside the hydrocarbon sector and non-oil economic growth in the Algerian economy.

The study reached results indicating that there is a direct relationship between the proceeds of exports outside the hydrocarbon sector

and the non-oil gross domestic product, as the process of diversifying the economy contributes to the development of sectors outside hydrocarbons. Which requires increasing employment and reducing unemployment rates, which in turn provides job opportunities, which enhances the total income of families and their ability to spend, and this positively affects economic stability in general, albeit at varying rates,

It has a special and important significance, especially since the Algerian economy depends heavily on the oil sector.

Keywords: Multiple linear regression, non-oil exports, economic growth, oil GDP, non-oil GDP

الفهرس

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الإهداء	/
الشكر والتقدير	/
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
قائمة الرموز والاختصارات	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الغير نفطي	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات	3
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	3
الفرع الأول: الإطار المفاهمي للنمو الاقتصادي	3
الفرع الثاني :أنواع وعناصر النمو الاقتصادي	4
الفرع الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي ونظرياته	7
المطلب الثاني: الإطار النظري للصادرات	14
الفرع الأول: مفهوم التصدير وأساليبه	14
الفرع الثاني: الصادرات	16
الفرع الثالث : أنواع ومحددات الصادرات	18
المبحث الثاني: الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي الغير نفطي	19
المطلب الأول: أثر نمو الصادرات والنمو الاقتصادي	19
الفرع الأول: تحسين الميزان التجاري	19
الفرع الثاني: زيادة فرص العمل	19
الفرع الثالث : تحفيز الاستثمار	19
الفرع الرابع: نقل التكنولوجيا	20
المطلب الثاني: أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي باستخدام أثر المضاعف	20

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**21**
المطلب الأول: الدراسات المحلية الجزائرية	**21**
المطلب الثاني: الدراسات العربية	**21**
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	**22**
المطلب الرابع : القيمة المضافة	**23**
خلاصة الفصل الأول	**24**
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الغير نفطي في الجزائر	
تمهيد الفصل الثاني	**26**
المبحث الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة	**27**
المطلب الأول: استراتيجيات الجزائر في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات	**27**
الفرع الأول: الإصلاحات الهيكلية (1990-2022)	**27**
الفرع الثاني: خطة الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)	**28**
الفرع الثالث: برنامج الخمسينية (2010-2014)	**28**
الفرع الرابع: الاستراتيجية الصناعية الجديدة(2015-2022)	**28**
المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة	**29**
الفرع الأول: تطور الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات	**29**
الفرع الثاني :تطور مكونات الصادرات خارج قطاع المحروقات	**30**
الفرع الثالث: تطور تقسيمات الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	**30**
المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة وتحليل نتائجها	**34**
المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة	**34**
الفرع الأول: استقرار السلاسل الزمنية	**34**
أولا: تعريف السلاسل الزمنية	**34**
ثانيا: أنواع السلاسل الزمنية	**35**
الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد	**37**
أولا: تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد	**39**
ثانيا: الطرق المختلفة لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد	**41**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة(الإطار التطبيقي للدراسة)	**39**
الفرع الأول: الدراسة القياسية	**40**

الفرع الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	**41**
النموذج الأول: العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الاجمالي ورأس المال الثابت والبطالة	**41**
النموذج الثاني: العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الاجمالي والبطالة	**43**
المبحث الثالث: معوقات تنويع الصادرات: التحديات والحلول المقترحة وآفاق المستقبل	**53**
المطلب الأول: معوقات رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	**53**
المطلب الثاني: الحلول المناسبة لرفع الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.	**54**
المطلب الثالث :الآفاق التي تتطلع الجزائر الوصول اليها في الصادرات خارج قطاع المحروقات.	**55**
خلاصة الفصل الثاني	**57**
خاتمة عامة	**59**
قائمة المراجع	**71**
الملاحق	**76**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعريف متغيرات الدراسة.	41
02	نتائج تقدير العلاقة بين NOGDP و NOEXP و L وk	41
03	نتائج تقدير العلاقة بين NOGDP و NOEXP و L	44
04	مصفوفة الارتباط.	46
05	نتائج اختبار عوامل التضخم VIF للتعدد الخطي	47
06	الحد الأعلى والحد الأدنى لإحصائيات DURBIN-WATSON	48

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج هارود_ دومان	11
02	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990_ 2022)	29
03	تطور مكونات الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990_ 2022)	30
04	تطور تقسيمات الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	32
05	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	43
06	: مشكلة الارتباط الذاتي	49
07	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	49
08	القيم الحقيقية والمقدرة لبواقي النموذج المقدر	50

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق(1)	بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 –2022)	71
الملحق(2)	بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 –2022).	72
الملحق(3)	بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (2004 – 2022)(مليار دينار)	73
الملحق(4)	نتائج تقدير العلاقة بين NOGDP و NOEXP و L وk	74
الملحق(5)	نتائج تقدير العلاقة بين NOGDP و NOEXP و L	76
الملحق(6)	نتائج اختبار عوامل التضخم vif للتعدد الخطي	77

قائمة الرموز والاختصارات:

الإختصارات	الدلالة
PCR	الانحدار بالمتغيرات الرئيسية
PLS	الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى
NOGDP	الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي
NOEXP	الصادرات خارج قطاع المحروقات
L	معدل البطالة
K	إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة
VIF	عوامل تضخم التباين
DW	الارتباط الذاتي

المقدمة

مقدمة عامة:

على مدار العقود الماضية، اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية والنقد الأجنبي. يُشكل النفط والغاز نسبة كبيرة من صادرات الجزائر، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الشديدة في أسعار الطاقة العالمية. هذه التبعية لقطاع المحروقات أدت إلى تحديات اقتصادية، مثل تقلبات الإيرادات الحكومية والتباطؤ الاقتصادي في فترات انخفاض أسعار النفط.

في ظل هذه الظروف، أصبح تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. يعزز التنويع الاقتصادي من مقاومة الصدمات الخارجية ويتيح فرصًا جديدة للنمو والتطور الاقتصادي. حيث تسعى الجزائر الى تعظيم القيمة المضافة لمنتجاتها الأخرى مثل المنتجات الزراعية والصناعية وذلك بزيادة التصنيع وتحويل أراضيها من خلال استصلاحها هذا التحول يعجل من مكانة الجزائر كلاعب رئيسي في الأسواق العالمية ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فان هذه السياسات توفر البيئة المناسبة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المتنوعة مما يعزز قدرة الاقتصاد على تحمل التقلبات الاقتصادية العالمية بشكل عام وتقلبات أسواق النفط العالمية بشكل خاص كما أن تنويع الصادرات سيكون توجه كبير نحو توفير فرص عمل متنوعة ومستدامة لمختلف الكفاءات الوطنية مما يعزز من استقرارها الاجتماعي والاقتصادي

لكن على الرغم من الجهود المبذولة، ما زالت حصة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الجزائرية ضئيلة نسبياً، مما يبرز الحاجة إلى دراسة تأثير هذه الصادرات على الاقتصاد الوطني.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق، جاءت دراستنا من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هو تأثير نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟"

التساؤلات الفرعية:

وتتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم الصادرات غير النفطية في تحسين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية؟
- ما هي مختلف السياسات التي تبدلها الجزائر لتعزيز الصادرات غير النفطية؟

- ما هي العوائق والتحديات التي تواجه نمو الصادرات غير النفطية في الجزائر

فرضيات الدراسة:

ومن هنا نضع الفرضية الرئيسة التالية:

- **الصادرات خارج قطاع المحروقات يساهم بشكل كبير في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر.**

ونخرج من صلب ما سبق الفرضيات الفرعية التالية:

- الصادرات غير النفطية يؤدي إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي وذلك بتحقيق أجر فردي مرتفع.
- السياسات الاقتصادية الموجهة نحو تعزيز الصناعات غير النفطية ستساهم في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- يُمكن لسياسات التحفيز الاقتصادي، مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية، أن ترفع من مستوى الصادرات غير النفطية.
- تتطلب زيادة الصادرات غير النفطية تحسين البنية التحتية وتعزيز التنافسية في الأسواق الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع والأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوعنا هذا فهنالك:

- **أسباب موضوعية:**
- الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.
- توفير حلول لواحدة من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر.-
- دور الصادرات غير النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- تسليط الضوء على فرص النمو خارج قطاع المحروقات.
- تقديم رؤى وسياسات يمكن أن تساعد صانعي القرار في الجزائر على تعزيز الصادرات غير النفطية.

- **أسباب ذاتية:**

تتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة موضوع مستمر يتعلق بتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي الغير نفطي

الاستراتيجيات المطبقة من طرف الدولة الجزائرية في تنويع اقتصادها

ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا في العلوم الاقتصادية– الاقتصاد الدولي

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحديد الأثر الذي يمكن أن تحدثه الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022 والتعرف على الفوائد المحتملة من تعزيز الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتحسين الأداء الاقتصادي في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من قدرتها على تقديم فهم عميق لدور الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر. ستوفر هذه الدراسة لصانعي السياسات معلومات هامة يمكن استخدامها في اتخاذ قرارات استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية المتاحة للفترة من 1990 إلى 2022، مما قد يؤدي إلى بعض القيود في شمولية النتائج. كما أن الدراسة تركز على الجزائر وقد تكون النتائج غير قابلة للتعميم على بلدان أخرى.

منهج الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل وصف الظاهرة المدروسة، وتحليلها وتفسيرها، كما استخدمنا أدوات احصائية Eviews10 و تحديد نموذج قياسي يربط بين متغيرات الدراسة .

صعوبات الدراسة :

- نقص البيانات الموثوقة حول الصادرات غير النفطية .
- تحدي في الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة.
- صعوبة قياس التأثير المباشر لبعض السياسات الاقتصادية على نمو الصادرات غير النفطية.

هيكل الدراسة:

حتى نتمكن مكن الاجابة على الاشكالية المطروحة في دراستنا قمنا بتقسيم هذه الدراسة بمضمونها إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة:

فالفصل الأول يحتوي على الجزء النظري المكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول تحت عنوان **مدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي والصادرات**، المبحث الثاني تمثل في **الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي الغير نفطي**، المبحث الثالث كان تحت مسمى **الدراسات السابقة** لموضوعنا، أما الفصل الثاني يتضمن الإطار التطبيقي للموضوع بمسمى الدراسة القياسية باستخدام تقنية الانحدار الخطي المتعدد.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول:

تشهد دول العالم تغيرات سريعة أدت الى ظهور العديد من التطورات خاصة في مجال الاقتصاد. إن النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية لتحقيق التنمية ويرتبط ذلك الى حد كبير بتنمية الصادرات وتنويعها فهي التي تربط بين المعطيات المحلية للاقتصاد والتفاعلات الخارجية .ويعد التصدير الغير نفطي نشاطا تجاريا دوليا متشابكا يجب أن يؤخذ على محمل الجد بوجود استراتيجيات لتعزيزها وتشجيعها فأداء قطاع التصدير يعكس مدى تكامل وانسجام باقي القطاعات الاقتصادية ورفع مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك بجذب رؤوس الاموال ،دخول النقد الاجنبي ورفع وتيرة الصادرات لتحقيق فائض في الميزان التجاري يؤدي بدوره لتحفيز الاقتصادات الوطنية على تحقيق معدلات نمو سريعة

حيث اهتم الكثير من رواد مدارس الفكر الاقتصادي ببحث مكانة الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي وانقسمت بين مؤيد متفائل ومعارض متشائم لتبقى الثنائية الصادرات والنمو الاقتصادي محل اهتمام متزايد لمعرفة دلائل العلاقة بينهما ومنه يمكن تقسيم الفصل على النحو:

المبحث الاول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات

المبحث الثاني: الصادرات الغير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي

المبحث الثالث :الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الاول : الاطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى امتدادات النمو الاقتصادي ماهية التصدير وأهم النظريات التي تجمع العلاقة بينهما بالإضافة الى الاستراتيجيات المطبقة للتنويع في الصادرات خارج قطاع المحروقات

المطلب الاول: امتدادات النمو الاقتصادي

استحوذ مؤشر النمو الاقتصادي اهتمام مختلف المدارس والمفكرين لما له من اهمية بالغة في تحقيق مستويات معيشية تضمن للشعوب حقها في هادا الجزء من بحثنا نتطرق له كما يلي :

الفرع الاول :الإطار المفاهيم للنمو الاقتصادي

كان آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذين تكلموا عن النمو الاقتصادي من خلال كتابه ثروة الأمم سنة 1776 استعرض فيه أفكارا تتعلق به "لقد اعتمدت الأمم المتقدمة بشكل متميز على المهارة والبراعة والحكم في تطبيق العمل كما اتبعت خططا مختلفة جدا في السلوك أو الاتجاه العام لها ولم تكن هده الخطط مواتية على قدر من المساواة لعظمة منتجاتها"[1]

النمو الاقتصادي هو زيادة تدفق الانتاجية الاقتصادية في دولة معينة .يتم ذلك من خلال ارتفاع انتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد أثر التضخم الاقتصادي[2] ،يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على أنه التطور الايجابي أو الزيادة في مستوى انتاج السلع والخدمات المنتجة من قبل أفراد المجتمع وذلك من خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة، فهو بذلك يقيس الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة وهده الزيادة يجب أن تكون مستمرة ومتواصلة بحيث هدا التتابع يتضمن تعديلات جوهرية في الهياكل الاقتصادية[3]

يتم هدا النمو عن طريق الزيادة في انتاج السلع والخدمات فزيادة الأرباح تستقطب المزيد من الاستثمارات ومنه طلب المؤسسات على الأيادي العاملة فيساهم بدوره في خفض معدلات البطالة ورفع مستوى الدخول سيؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع والمنتجات ومنه تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ،ويعرف بمجموع القيم المضافة الى كافة وحدات الانتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعة وبمعنى آخر هو الزيادة في كمية السلع والخدمات الوسيطة

[1] Adam Smith, An Inquiry Into The nature and Causes Of The Wealth Of Nations, Vol 1, Strahan.W & Cadell.T Publishers, London, 1776, P: 03.

[2] https :mawdoo3.com madjd akhdar ,27 november 2022 :09 :45

[3]- هند بن بالي ،**اثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية** ،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جامعة جيجل ،سنة 2024/2023 ، ص5

المستهلكة في ذلك الانتاج ويقاس باستخدام النسب المئوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي وتقارن النسبة في السنة السابقة[1]

يشير النمو الاقتصادي الى الزيادة النسبية في الناتج الوطني مقاسا بالأسعار الثابتة ويعرف على أنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة يعنى النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن[2] ،كما يقصد به الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها[3] بحيث تكون هذه الزيادة المستمرة في القدرات الانتاجية بالتوازي مع التقدم التكنولوجي والاصلاحات المؤسسية والايديولوجية اللازمة لذلك .هنا تجدر الاشارة الى تعريف الناتج القومي والدخل القومي بنوعيهما النقدي والحقيقي نظرا لارتباطهما بمفهوم النمو الاقتصادي.

تعريف الناتج القومي الإسمي(Nominal Gross National Product) :

الناتج القومي الإسمي هو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة موارد الدولة خلال فترة زمنية معينة، مقاسة بالأسعار الجارية للسوق

الناتج القومي الحقيقي(Real Gross National Product) :

الناتج القومي الحقيقي هو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة موارد الدولة خلال فترة زمنية معينة، مقاسة بالأسعار الثابتة (أو الأسعار التي تم تعديلها من أجل التضخم)، مما يسمح بإجراء مقارنات دقيقة عبر الزمن.[4]

الدخل القومي الإسمي(Nominal National Income) :

الدخل القومي الإسمي هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية معينة مقيمة بالأسعار الجارية في تلك الفترة. بعبارة أخرى، هو مجموع الإيرادات التي يحصل عليها أفراد المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة بأسعار السوق الحالية دون تعديل لأثر التضخم.[5]

ان النمو الاقتصادي هو ما يقيس ثروة الاقتصاد وثروة الفرد داخله ويضمن العيش السليم وسطه.

---

[1] http://www.aljazeera.net/encycolopedia/2008/4/6

[2] بن رمضان انيسة ، **دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي** ، دار هومة ، طبعة ، بوزريعة الجزائر،2014 ص ص82، 83

[3] دكتورا عائشة بن عطا الله ،**الصادرات والنمو الاقتصادي قراءة في التطور النظري والاحصائي واستراتيجيات التنمية** ،دار الايام للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2020 ، عمان ، ص66

[4] - Mankiw, N. G. (2016). **" Principles of Economics "** . (7th ed., pp. 22- 25)

الفرع الثاني: أنواع وعناصر النمو الاقتصادي

أولا : أنواع النمو الاقتصادي

هناك عدة تصنيفات للنمو الاقتصادي تختلف بحسب مسبباته ومدة حدوثه ولتشمل ما يلي:

1/نمو اقتصادي طبيعي (تلقائي) « spontaneous growth »

يحدث النمو الطبيعي التلقائي بشكل عفوي نتيجة توجهات واجراءات غير منسقة يقوم بها ملايين المتعاملين الاقتصاديين على مستوى العالم سواء أفراد أو مؤسسات. ومن خلال تعبئة الموارد في رأس المال المادي وفي المهارات البشرية، اضافة الى وجود المنافسة الكاملة والقرارات الرشيدة المتخذة ضمن الأسواق, كل ذلك سوف يؤدي بشكل أو بآخر الى تقدم ديناميكي للنظام وتتلاشى ضمنه الحاجة الى سياسات مدروسة لتحقيق نمو اقتصادي[1] هادا النمو يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي دون تدخل الدولة[2]

2/ نمو اقتصادي عابر: transient growth

يحدث هذا النمو دون تخطيط مسبق له وبذلك فهو لا يتصف بالاستمرارية وإنما يتميز بكونه وقتي وظرفي ناتج عن عوامل طارئة مؤقتة وفي الغالب تكون خارجية ولا يمكن للدول مهما كانت طبيعة اقتصاداتها القدرة على التحكم بها[3] ويسود هدا النمط في الدول النامية استجابة لبعض الظروف الطارئة[4]

3/ نمو اقتصادي مخطط : Planned growth

يتحقق هذا النوع من خلال إعداد خطط اقتصادية شاملة وتعبئة مختلف موارد الدولة المتاحة واستخدامها بكفاءة لتحقيق أفضل ميزة للنمو الاقتصادي إذ لا يمكن تحقيقه في فترة وجيزة، حيث تتطلب عملية النمو المخطط المرور بثلاث آليات، حيث تتمثل أولها في العمل على إعداد وتطوير المعايير وإيجاد الفرص، أما ثاني هذه الآليات فتتمثل في خلق وإنشاء مفاهيم محددة متعلقة بمسار تحقيق النمو المخطط، وأما آخرها فتتمثل في القيام بالتقييم والتأهيل اللذان يعتبران كجسر بين الأفكار وتجسيدها في الواقع لتحقيق نمو اقتصادي إيجابي[5]

يعتبر النمو المخطط والتلقائي نمو ذاتي الحركة بينما النمو العابر نموا تابعا[6]

---

[1] Enke Stephen & Virgil Salera, **International Economics**, 03th Ed, Prentice-Hall, USA, 1962, pp: 492, 493.

[2] أحمد جمال جسار ،أثر الاستثمار في النمو الاقتصادي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،الأردن ، عمان ،2020، ص37

[3] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص:08.

[4] دكتوراه عائشة بن عطا الله ، مرجع سابق ، ص68

[5] Bettelheim Charles, **Studies In The Theory Of Planning**, 01st Ed, Asia Publishing House, LONDON, 1959, P: 08.
- Corbin Richard & Donald Gamache, **Creating Profitable New Products and Markets**, Amacom, USA, 1980, P: 15

[6] دكتوراه عائشة بن عطا الله، مرجع سابق،68

ثانيا : عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في عدة مصادر نذكر ثلاث رئيسية, العمل رأس المال والتقدم التكنولوجي

1/ العمل:

تعنى بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجته وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشطين في البلد وبعدد ساعات العمل المبذولة من جهة اخرى بإنتاجية عنصر العمل فكلما زادت ادى لزيادة الانتاج و نقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الانتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في انتاجه[1] حيث يعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر الهامة في زيادة الانتاجية و يمكن القيام بذلك من خلال التعليم و التدريب و تحسين المستوى الصحي للعامل....[2]

2/ الاستثمار في رأس المال المادي و البشري :

يُعد الاستثمار في رأس المال المادي والبشري مهم جدا في عملية النمو الاقتصادي؛ وذلك لأن كلاهما يتشكل من خلال استغلال مختلف الموارد الاقتصادية، فإذا كان الاستثمار في رأس المال المادي يعبر عن شراء مختلف الآلات والمعدات والمباني وغيرها لتوفير الخدمات الاقتصادية ، فإن الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم والصحة لا ينفصل عن الإنسان فقد يستقيل العمال بسبب سوء المعاملة أو تغييرهم لمكان عمل أفضل حيث لا يمكن شراء رأس المال البشري وبيعه مقارنة برأس المال المادي[3] كما يعرف بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين[4] فالاستثمار في الرأس المال البشري ينعكس على قيمة الاقتصاد بجذب أفضل العاملين واعطاء أفضلية تنافسية لإيجاد استراتيجيات مناسبة لهذه التحولات السريعة

3/ التقدم التكنولوجي

هو تنظيم تقني جديد يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الانتاج ،أي أن التقدم التكنولوجي يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج في عملية الانتاج[5] من خلال تبني أساليب تقنية جديدة للإنتاج أو وسائل إنتاجية حديثة سوف يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاجية كل وحدة مدخلة، أي أن العمال سيقومون بإنتاج سلع جديدة بتكاليف أقل مما كانت عليه باستخدام الأساليب الإنتاجية القديمة وبذلك كل وحدة منتجة بالأساليب التقنية الجديدة تتطلب رأس مال طبيعي وبشري أقل، وما حفز أكثر على تبني تقنيات تكنولوجية للإنتاج وابتكارات جديدة هي ندرة الموارد البيئية وما تؤدي إليه الأساليب الإنتاجية التقليدية من استنزاف لهذه الموارد وتدمير البيئة ما يجعل التقدم التكنولوجي

[1] احمد جمال جسار ، مرجع سابق ،ص ص43-42

[2] بن رمضان انيسة ، مرجع سابق ،ص78

[3] Heller Walter, Pers**pectives On Economic Growth,** 01st Ed, Random House, USA, 1968, PP: 165, 166.

[4] احمد جمال جسار ، مرجع سابق ، ص 43

[5] بن رمضان انيسة ، مرجع سابق ، ص88

يزيد من إمداد الموارد الطبيعية. وبالرغم من أن النمو المستدام لا يتحقق إلا بوجود التقدم التكنولوجي وهو ما نلاحظه من خلال فجوة النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية، إلا أن تراكم رؤوس الأموال تؤدي إلى تناقص العوائد مع التقدم التكنولوجي. ومع ذلك فإن التحسينات المدخلة على التكنولوجيا باستمرار تعوض العوائد المتناقصة لرأس المال نتيجة نمو إنتاجية العمل سواء كان ذلك بطريقة مباشرة بسبب التحسينات التكنولوجية أو بطريقة غير مباشرة بسبب تراكم رأس المال الإضافي الناجم عن هذا التحسين[1]

أما بالنسبة للأرض فهي كذلك أحد مصادر النمو الاقتصادي التي لا غنى عنه ،الا أن هذا العنصر لو يعطي اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة ذلك أن الأرض تستغل بشكل أمثل على عكس الدول النامية[2] فالتكنولوجيا أصبحت المحرك الاول والأساسي لشتى ميادين الحياة وخاصة الاقتصادية

الفرع الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي ونظرياته.

I مؤشرات قياس النمو

يعتمد الاقتصاديون على مؤشرين أساسين ،مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ومؤشر نصيب الفرد للحكم على أداء النمو وتطوره حيث يعبر عن معدل النمو الحقيقي وفق المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي=معدل النمو الاقتصادي الاسمي–معدل التضخم.....1

معدل النمو الاقتصادي=معدل النمو الاقتصادي الحقيقي–معدل النمو السكاني.....2[3]

أولا :الناتج الوطني:

مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي ،يتم بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ثم يقارن بالفترة السابقة ولكنها لا تأخذ معدل التضخم في الحساب ولأن لكل دولة عملتها الوطنية ،لا يمكن المقارنة وفق هدا المقياس تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل ذلك[4]

ثانيا :نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي

يعتبر هذا المؤشر الأكثر نجاعة واستخداما في دول العالم ،يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه أي قدرته في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية وهو أحد أهم مؤشرات الرفاه الاجتماعي هناك طريقتان لقياس النمو على المستوى الفردي هما :

[1] Jones Charles, **Introduction to Economic Growth**, 01st Ed, W.W.Norton, USA, 1998, P: 41

[2] احمد جمال جسار ،مرجع سابق ،ص43

[3] د ،عائشة بن عطا الله ،مرجع سابق ،ص69

[4] زكريا مسعودي وخليفة عزي ،**محددات النمو الاقتصادي في الجزائر ،مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ،الجزائر،المجلد04،العدد07،ديسمبر2019 ،ص120

1/ معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة الى أخرى

2/ معدل النمو المركب: يقيس متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال تقييم خطط متوسطة إلى طويلة الأجل

يتم قياسه بقسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان وتكون بهده الطريقة:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي= الناتج المحلي الاجمالي/عدد السكان[1]

معادلة سينجر: وضع سينجر سنة 1952 معادلة للنمو D=SP−R بمساعدة هيكس وهارولد دومان

حيث ان:

D : معدل النمو السنوي للدخل الفردي

S : معدل الادخار الصافي افترضه سينجر 0,06%

P : انتاجية الاستثمارات الجديدة افترضه 0,2%

R :معدل نمو السكان افترضه 1,25%[2]

الا أن هذه التقديرات تعرضت لعدة انتقادات نوضحها كما يلي :

–أن نسبة الادخار الصافي من الدخل الوطني 6% تعتبر مقبولة وقت صياغة سينجر لمعادلته ،أما في الوقت الحاضر فان الدول النامية في استطاعتها ادخار نسبة أكبر

–قدر سينجر النمو السكاني ب1,25% وهدا المعدل اقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية ، اذ يقدر حوالي 2,3% في الدول النامية عامة

قدر انتاجية الاستثمارات السائدة ب0,2% وهي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن المحقق في الدول النامية[3]

II النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

احتل موضوع النمو الاقتصادي مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي ويتجلى ذلك في عدة نظريات ونماذج في مراحل متفرقة على مر الزمن نذكر منها:

---

[1] الهيئة العامة للإحصاء السعودي ،الربع الثالث،،**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي** ، 2019، ص ص32

[2] مصعب بالي ،**مساهمة قطاع التامين في نمو الاقتصاد الجزائري** ،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،4اكتوبر 2018 ،جامعة قاصدي رابح ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،ورقلة ، الجزائر ،2018/2017 ص64_66

[3] مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر** –دراسة قياسية فترة 200-2020-،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث ،ديسمبر 2023،ص49

اولا: آدم سميث : من اهم مضمونه هو كيف يزيد الناتج وما يدفع بالنمو الاقتصادي هو:

_التخصص و تقسيم العمل :تؤدي الى زيادة الإنتاج أي التخصص يزيد من خبرة العامل في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج . كفاءة في الانتاج

_السوق واهميته في النمو الاقتصادي :سوق يضمن للمنتج تصريف السلع والخدمات سيحفزه نحو مزيد من الانتاج وبالتالي زيادة النمو

_اليد الخفية : كل فرد وهو يبحث عن تعظيم منفعته وخاصة رجال الاعمال سيؤدي الى زيادة الانتاج تتحقق معه مصلحة عامة يتبعها زيادة في النمو

حسب سميث تعتمد عملية الانتاج على ثلاث عوامل رئيسة وهي الأرض N العمل L رأس المال K وعليه تكون دالة الانتاج حسبه كما يلي: $Y=f(K,L,N)$ [1]

ثانيا : تحليل ريكاردو: تأثر ريكاردو بآدم سميث مشكلا أفكاره حيث ركزت على الزراعة أي أن نظريته تركز على الغداء الدي تتيحه الموارد الطبيعية من جهة والسكان من جهة أخرى وهدا ما يتوافق مع أفكار مالتوس للسكان وقانون تناقص غلة الحجم ، قسم المجتمع الى ثلاث فئات:

أ_ فئة رجال الاعمال(الرأسماليون): له الربح أو الخسارة

ب_ أصحاب الأرض(الاقطاعيون) :يستحقون الريع

ج_ العمال: يستحقون الأجور

بما أن الأرض يزداد سعرها سيؤدي الى زيادة الريوع وزيادته تكون على زيادة ربح المنظم .اذا زاد الريع يقلل من زيادة ربح الرأسمالي واذا قل ربحه سيؤدي الى تقليل الاستثمارات التي يقوم بها واذا قل الاستثمار سيؤدي الى قلة الانتاج واذا قل هدا الاخير سيبطئ من عملية النمو الاقتصادي ،الريع يلعب دورا طفيليا اي دورا سلبيا في عملية النمو الاجور لا نتدخل فيها لأنه لا ينخفض او يرتفع عن اجر الكفاف (الاجر الذي يبقي العامل على قيد الحياة حتى يجدد عرض عمله)[2]

ثالثا :نموذج هارود_ دومان: حيث وضح كيف أن معدل النمو الاقتصادي للدولة يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي يتحدد من خلال النسبة التي يذخرها المجتمع من دخله القومي وما تم استنتاجه :

[1] مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر**،ص50

[2] بسام عبد الرحمان المشاقبة ،**توحش الضمير الليبيرالي وسقوط الهيمنة الأمريكية** ، دار المأمون للنشر والتوزيع ،2012، الطبعة الأولى ،سوريا ، دمشق ، ص ص74 73

_يرتبط معدل نمو الدخل القومي بعلاقة طردية بمعامل الادخار فكلما ارتفع معدل الادخار القومي زاد معدل نمو الدخل القومي والعكس

_يرتبط معدل نمو الدخل القومي بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال فأي ارتفاع فيه يؤدي الى انخفاض نمو الناتج الوطني الاجمالي[1]

وقد صاغ علاقته على النحو التالي :

معدل تغير نمو الدخل الوطني=معامل الادخار/(معامل رأس المال /الانتاج)

حيث: معامل الادخار=التغير في رأس المال/التغير في الدخل

اما: معامل رأس المال/الانتاج=التغير في رأس المال/التغير في الناتج الوطني

وللحصول على نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فيتم :

معدل نصيب الفرد من الدخل الحقيقي=معامل الادخار/(معامل رأس المال/الانتاج)- معدل نمو السكان[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،**التنمية الاقتصادية** ، مطبعة البحيرة ، اكتوبر2008 ،الاسكندرية ، مصر ،ص ص148-147

[2] مصطفى بن ساحة ،**اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،غرداية الجزائر،2011/2010 ،ص 45

الشكل (01): نموذج هارود_ دومان

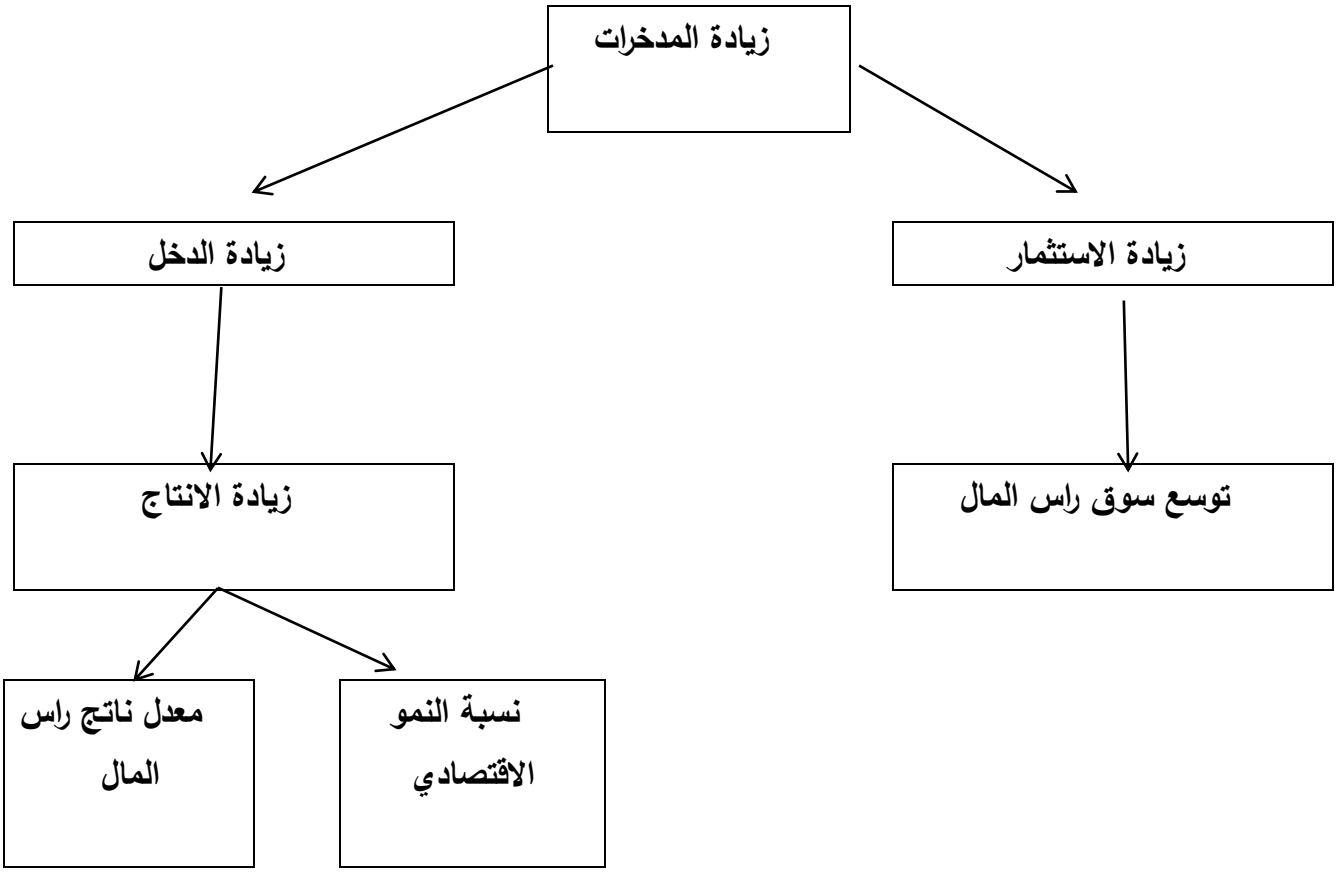

المصدر :د. عائشة بن عطا الله الصادرات والنمو الاقتصادي ص82

معدل النمو الاقتصادي دائما يقارن مع معدل النمو السكاني اذا كان معدل النمو السكاني أعلى معناه أن النمو سالب واذا كان أقل معناه موجب

رابعا: نموذج سولو: Solow

يمثل أحد نماذج النمو النيو كلاسيكية حيث يقوم على توسيع نموذج هارود_دومار حيث دالة انتاجه تتطلب توليفة متضمنة كميات حقيقية من رأس المال و العمل و أضاف المستوى التكنولوجي وافترض تناقص غلة العمل ورأس المال في الأجل القصير و ثبات غلتهما في الأجل الطويل لتحديد أثر العامل التكنولوجي على النمو الاقتصادي و وفقا لتفسير الانتاج والنمو انطلاقا من دالة انتاج CUB– Douglas لدمج مختلف المدخلات من رؤوس أموال والعمل للحصول على مخرجات متمثلة في الناتج الوطني ويقوم نموذج سولو على :

_يعمل النموذج في نظام مغلق و ينتج سلعة واحدة ويكون الاستثمار مساوي للادخار حيث كل فرد يدخر جزء و يستهلك جزء والاستخدام الوحيد في هذا الاقتصاد هو تحقيق تراكم في رأس المال

_الاقتصاد تسوده المنافسة التامة في جميع الاسواق لاعتماده على منتج واحد مركب

_يعتمد النموذج على دالة الانتاج CUBB– Douglas ذات غلة حجم ثابتة ،مع امكانية الاحلال بين حجم العمالة وراس المال

_يفترض سولو ان مساهمة السكان في التشغيل ثابتة بمعنى اخر هناك عمالة كاملة

_اهتلاك مخزون راس المال عبارة عن نسبة ثابتة من المخزون الحالي المتاح ويكون التغير في المخزون هو الفرق بين الاستهلاك والاستثمار كل وحدة اضافية من رأس المال تزيد من الانتاج بمقدار أقل ما يؤدي ذلك الى تخفيض معدل الاحلال بين عوامل النتاج

_التكنولوجيا عبارة عن متغير خارجي يسبب زيادة قيم المتغيرات معا في الحالة المستقرة[1]

خامسا: مراحل النمو الاقتصادي لروستو

اقتصادي رأسمالي جاءت مراحله ردا للبيان الشيوعي لكارل ماركس وهي المراحل الخمسة, المجتمع المشاعي يتحول الى اقطاعي ثم رأسمالي وثم الى الاشتراكية ثم الى الشيوعية كان يتوقع بأن الرأسمالية سينهار لأنها مرحلة و ستنتهي ويحل محلها الاشتراكية ثم تبدأ الشيوعية .فالمجتمع يبدأ شيوعي وينتهي شيوعي وهناك مراحل أخرى للمجتمع يمر بها نذكرها بملامحها:

ا–المجتمع التقليدي

ب– مرحلة التهيؤ للانطلاق

ج_ مرحلة الانطلاق

د_ مرحلة النضج

و_ مرحلة الاستهلاك الوفير

[1] هند بالي مرجع سابق ص ص31 32/

ان هده المراحل بمجموعها هي نظرية للنمو الاقتصادي وقد دلت على أن أغلب الدول المتقدمة مرت بهده المراحل الذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي مازالت في أي مرحلة من المراحل السابقة لا بد لها من تتبع نفس الخطوات[1]

سادسا: كينز

عارض الكلاسيك في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤيد سياسة السوق وضرورة تحريك الطلب الفعال وانتقد قانون ساي الذي يدعي أن لكل عرض طلب وأن المحرك الأساسي لعملية النمو هو الطلب الفعال كما يتحقق التوازن عند كينز عند مستوى أقل أو أعلى من التشغيل الكامل انصب اهتمام كينز في كيفية تحديد مستوى الدخل في المدى القصير[2] والذي يتوزع على مكونات الانفاق كما يلي:

$Y=C+I+G+(X-M)$ حيث:

Y :الدخل

C :الاستهلاك

I:الاستثمار

G:الانفاق الحكومي

X :الصادرات

M :الواردات

كما قاس العلاقة بين نمو الدخل الوطني وتزايد الاستثمار بالمضاعف وصاغه في العلاقة :

$M=1/1-MPC=1/mps$

M :مضاعف

PMC :الميل الحدي للاستهلاك

PMS :الميل الحدي للادخار

ومنه: $PMC=1-PMC$

[1] محمود علي شرقاوي ،**النمو الاقتصادي وتحديات الواقع** ،الغيداء للنشر والتوزيع ،الأردن ،عمان، الطبعة الأولى، 2015 ،ص57

[2] محمد عبد الله شاهين ،**الاقتصاد الاسلامي المنقذ من الضلال** ،دار حميثراء للنشر والترجمة ،مصر القاهرة ، 2018 ،ص183

$$M=1/1-PMC>>PMC=1-1/M$$

مما يعني تحقق آلية النمو الاقتصادي عند كينز بتوفر سعر فائدة يحفز على الاستثمار وطاقات بشرية وانتاجية غير مستغلة[1]

سابعا :نظرية النمو المتوازن والغير متوازن

للاقتصادي روزنشتاين رودان يقول لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة ،وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة BIG PUSH حتى يكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلدان النامية بإعداد مشروعات للتنمية كوحدة ، ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها ،ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل بسبب العمالة العاطلة واتخاد اجراءات مثل الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الاضافي ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية

المطلب الثاني: الاطار النظري للصادرات

تسعى الدول الى تنمية صادراتها وتصريف الفائض من الانتاجات المحلية بهدف توفير النقد الاجنبي لتمويل برامج التنمية الاقتصادية فسنتطرق الى التعرف عليها

الفرع الاول: مفهوم التصدير وأساليبه.

أولا: مفهوم التصدير

مكون من مكونات التجارة الخارجية وعبارة عن عملية يتم فيها تصريف الفائض الاقتصادي لدولة الى دول أخرى لم تستطع انتاج او تلبية حاجات مواطنيها في سلعة او خدمة معينة ويعتبر ضرورة لتحقيق ايرادات بالنسبة لكل دولة تنتج سلع وخدمات ،والمنظور الاقتصادي للتصدير عبارة عن تدفق السلع المنتجة محليا وتصريف الفائض منها الى الخارج للحصول على العملات الأجنبية والزيادة في الدخل الوطني[2]

التصدير هو المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة ،وهو يعبر عن قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وبشرية الى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح ،قيمة مضافة توسع ونمو انتشار ،توفير فرص عمل التعرف على ثقافات البلدان الأجنبية

[1] مروة مومن ،**أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات** مرجع سابق ،ص57
[2] هند بن بالي ن مرجع سابق ، ص 65

،والحصول على التكنولوجيا الجديدة وغيرها[1] وهو جملة من الوسائل والمهام التي تتخذها المؤسسة لإيصال منتوجاتها من السوق المحلي الى السوق الاجنبي ،من قبل الاعوان المقيمين الى الأعوان غير المقيمين ويعتبر عملية معقدة بحيث تستوجب تدخل الاختصاصات المختلفة كالتسويق ،التأمين ،التمويل والنقل والتموين .....وهذا ما يستلزم تجنيد كل طاقات المؤسسة[2]

ثانيا: أساليب التصدير

ان الصادرات تعتبر الممول الأساسي للدول من العملة الصعبة التي من خلالها يتم الانفاق على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى فبها تتمكن الدول من تصريف فوائضها من الانتاج المحلي ويتم دلك بطرق وأساليب للتسويق في الخارج

❖ **التصدير المباشر**

وهو احدى مهام ادارة المبيعات في المؤسسة ويمكن استخدام هذا الأسلوب في التصدير للأسواق القريبة التي يمكن معرفتها ودخولها مباشرة وبسهولة[3] تتولى المؤسسة ذاتها المهام التصديرية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء وتتم عن طريق:

1_ قسم تصدير خاص بالمؤسسة: مهمته الأساسية التصدير والتسويق للمؤسسة له مدير يشرف عليه

2_فرع خارجي: باتخاذ فروع بالخارج لتحقيق أكبر سيطرة ممكنة في الأسواق الاجنبية تقوم بالصادرات من حيث البيع والتخزين والتنويع والتوزيع

3_ممثلين للمبيعات: مبعوثين من المؤسسة لدول أخرى من أجل معرفة أحوال الأسواق ،التعريف بالمنتجات اقامة صفقات

4_الوكلاء التجاريين والموزعين الأجانب : مؤسسات أو أشخاص تنوب عن الشركة في الخارج ونميز فئتين:

_الوكلاء العاملون تحت اسم موكلهم: ويؤدون ما يطلب منهم مقابل عمولة

_الوكلاء المستوردون: الدين ينصرفون لحسابهم الخاص ويقومون بشراء المنتوجات[4]

[1] موسي سهام ،**استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية** ،اطروحة لنيل دكتوراه طور ثالث ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2018/2017 ،ص ص39-38

[2] د. حياة بن سماعين وريان زير ،**الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي(2005-2014)**،مجلة الاقتصاد الصناعي ،العدد 12 ،الجزائر ،بسكرة،2جوان،2017 ،ص183

[3] موسي سهام ،مرجع سابق ،ص45

[4] موسي سهام ، مرجع سابق ،ص46

التصدير المباشر يضع المؤسسة أمام مخاطر كبيرة لكن يرتبط بعائد أكبر عادة ما تقوم به المؤسسات الكبيرة ذات الخبرة

❖ **التصدير الغير مباشر**

يطبق هذا التصدير على شركات حديثة في مجال التصدير، تتميز بالغالب بأقل استثمار وأقل مخاطرة بفعل مساهمة الوسيط وخدماته التي تسمح بتجنب الاخطاء اذ تعتبر أقل ربحية تقوم الشركة بتعهيد نشاطها التصديري الى أشخاص آخرين[1]

يتم اعتمادها من قبل الشركات الصغيرة ذات القدرة الانتاجية الصغيرة ويكون ب:

_وكلاء العمولة: يعمل على ايجاد منفذ لطلبات المصدريين أو المستوردين مقابل عمولة

_شركات ادارة التصدير: تمثل عدة شركات في نفس الوقت بموجب عقد

_شركة تجارة الصادرات: شركة خاصة تتاجر بالتصدير عن طريق البيع المباشر

_تجار التصدير أو معيدي التسويق: يشترون بشكل مباشر من المصنع ويصبحون مالكون شرعيين للبضاعة ثم يعيدون بيعها في الأسواق الخارجية[2]

الفرع الثاني: الصادرات

تعد الصادرات عنصرًا جوهريًا في الفكر الاقتصادي العالمي، حيث تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للدول. وتعتبر من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لزيادة الدخل القومي وتحسين الميزان التجاري. تناول العديد من الاقتصاديين موضوع الصادرات من زوايا مختلفة، مشيرين إلى أهميتها وتأثيراتها على الاقتصاد الكلي والجزئي.

أولا: مفهوم الصادرات في الفكر الاقتصادي

تُعرّف الصادرات بأنها عملية بيع السلع والخدمات المنتجة محليًا إلى الأسواق الخارجية. يشير العديد من الاقتصاديين إلى أن الصادرات تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل جديدة[3] . علاوة على ذلك، تساهم في زيادة احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين قدرة الدولة على استيراد السلع والخدمات الأساسية.[4]

[1] المرجع السابق ،ص47

[2] https://www.starshams.com/2022/12/export-consept.html؟2024

[3] - د. محمد فريد، **"الاقتصاد الدولي"**، الطبعة الثانية، دار الفكر، 2021، ص. 35

[4] - د. أحمد شريف، **"التجارة الدولية"**، جامعة القاهرة، 2019، ص. 78).

عرف البنك العالمي الصادرات على أنها قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة لبقية دول العالم وتشمل قيمة السلع والشحن والتأمين والنقل والسفر وحقوق الامتياز ورسوم الرخص وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات والانشاءات والخدمات المالية والمعلوماتية[1]

ثانيا : أهمية الصادرات:

تُعدّ الصادرات مصدرًا هامًا للدخل الوطني، وتلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. من بين الفوائد الأساسية للصادرات:

1- **تحقيق النمو الاقتصادي** : تسهم الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق المتاحة للمنتجات المحلية، مما يزيد من الطلب على هذه المنتجات ويدفع بعجلة الإنتاج[2] .

2- **زيادة الدخل القومي** : تعمل الصادرات على زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، مما يعزز القدرة الشرائية للدولة ويساهم في تحسين مستوى المعيشة.[3]

3- **تنويع الاقتصاد** : تساعد الصادرات الدول على تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على القطاعات الاقتصادية المحلية، مما يقلل من المخاطر الاقتصادية الناتجة عن تقلبات الأسواق المحلية [4]

ثالثا: نظريات الصادرات:

1- نظرية الميزة المطلقة:

يُعتبر آدم سميث من الرواد في تناول موضوع الصادرات من خلال نظريته في الميزة المطلقة. وفقًا لسميث، تستطيع الدولة أن تصدر السلع التي تنتجها بتكلفة أقل مقارنة بالدول الأخرى، مما يجعل هذه السلع أكثر تنافسية في الأسواق العالمية .[5]

2- نظرية الميزة النسبية

قدم ديفيد ريكاردو نظرية الميزة النسبية التي توسع من مفهوم سميث. وفقًا لريكاردو، حتى لو كانت دولة ما أقل كفاءة في إنتاج جميع السلع، يمكنها أن تستفيد من التجارة الدولية إذا ركزت على إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، أي السلع التي تكون تكلفة إنتاجها أقل نسبيًا[6].

رابعا :السياسات التجارية وتأثيرها على الصادرات:

تلعب السياسات التجارية دورًا كبيرًا في تعزيز أو تقويض الصادرات. من بين السياسات الهامة:

1- **سياسات دعم الصادرات** : مثل تقديم الحوافز المالية للشركات المصدرة، وتوفير التسهيلات الائتمانية، وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة المستخدمة في الإنتاج.[7]

---

[1] - البنك الدولي. (2024). https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31094

[2] - د. ليلى عبد الله، **"أساسيات الاقتصاد"**، الطبعة الأولى، دار النهضة، 2020، ص. 123

[3] - د. نور الدين محمد، **"السياسات الاقتصادية"**، الطبعة الثالثة، دار الجيل، 2018، ص. 92).

[4] - د. فاطمة حسن، **"التنمية الاقتصادية"**، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 2022، ص. 47

[5] - آدم سميث، **"ثروة الأمم"**، ترجمة: د. سعيد عبدالله، طبعة الثانية، ادار الكتاب العربي، 2017، ص. 98 .

[6] - ديفيد ريكاردو، **"أسس الاقتصاد السياسي والضرائب"**، ترجمة: د. محمد شريف، الطبعة الثالثة، دار الهلال، 2016، ص. 65

[7] - د. حسن علي، **"السياسات التجارية"**، الطبعة الأولى ،دار الفكر العربي، 2021، ص. 143).

3- **الاتفاقيات التجارية :** تسهم الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف في فتح أسواق جديدة للسلع والخدمات المحلية، مما يزيد من حجم الصادرات

الفرع الثالث: أنواع ومحددات الصادرات

اولا : انواع الصادرات

تنقسم الى:

❖ **الصادرات المنظورة**

هي سلع مادية ملموسة يتم انتاجها محليا سواء من شركات محلية أو أجنبية تنشط داخل اقليم اقتصادي واحد تصدر للأسواق الخارجية[1]

❖ **الصادرات غير المنظورة**

صادرات الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب[2] ويمكن تصنيف الصادرات على أساس أنها مؤقتة ونهائية، فالصادرات المؤقتة هي التي يعاد استيرادها بعد تصديرها لأغراض معينة مثل تصدير آلات لغرض تصليحها ثم اعادة استيرادها مرة أخرى والصادرات النهائية هي التي يتم تصديرها بشكل نهائي بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته مع المستورد[3]

ثانيا :محددات الصادرات .

تتحدد الصادرات لأي دولة وفي أي زمان بثلاث محددات تتمثل :

❖ **الطلب العالمي:** يعتبر مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه

❖ **طاقات الانتاج** او حجم الانتاج فاذا كان حجم التشغيل غير تام أو يقترب من التشغيل الكامل وطاقات الانتاج الضروري منخفض فان زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم الصادرات

[1] د. عائشة بن عطا الله، مرجع سابق، ص21

[2] هند بالي، مرجع سابق، ص69

[3] ناصر الدين قريبي، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مدكرة نيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2014/2013، ص82

❖ **تنافسية المنتجات المصدرة** :تتمثل في قدرة اقتصاد أو صناعة ما على بيع منتجاتها في السوق الخارجي حيث يعتمد على ذلك في مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية ونوعية المنتجات وأوقات التسليم .....[1]

المبحث الثاني: الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي الغير نفطي

احتلت الصادرات مكانا هاما في الفكر الاقتصادي وذلك بتوزيع الموارد الانتاجية بين الاقتصادات وما ينتج عنها من توسع في السوق وتحسين في الانتاج فسنتطرق في هدا المبحث لطبيعة العلاقة مع النمو الاقتصادي واستراتيجيات تنويعها

المطلب الأول :العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي:

الفرع الأول: تحسين الميزان التجاري:

نمو الصادرات يسهم بشكل مباشر في تحسين الميزان التجاري للدولة. عندما تزيد الصادرات، تحصل الدولة على المزيد من العملة الصعبة مما يعزز موقفها الاقتصادي ويقلل من عجز ميزان المدفوعات. هذا يعزز من قدرة الدولة على الاستيراد ويدعم استقرار العملة المحلية. وفقًا لكروجمان (1991)، فإن تحسين ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى استقرار اقتصادي طويل الأمد ودعم النمو الاقتصادي المستدام [2]

الفرع الثاني: زيادة فرص العمل:

تنمية الصادرات تعني توسع الأسواق للشركات المحلية، مما يدفعها لزيادة الإنتاج. هذا التوسع يتطلب توظيف المزيد من العمالة وبالتالي خفض معدلات البطالة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القومي وتحسين مستويات المعيشة. كما أشار بالاسا (1978)، فإن هناك علاقة إيجابية بين نمو الصادرات وزيادة فرص العمل، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام[3]

الفرع الثالث: تحفيز الاستثمار:

زيادة الصادرات توفر أرباحاً إضافية للشركات، مما يمكنها من إعادة استثمار هذه الأرباح في توسيع عملياتها وتطوير منتجات جديدة. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية فإن

---

[1] د.طوير أمال و الأستادة علاوي صفية ،**دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر ،عدد02 ،2024،ص42

[2] - كروجمان، بول. (1991). **"اقتصاديات التجارة الدولية"** . ترجمة: أحمد سمير. القاهرة: دار النهضة. ص. 152-154.

[3] - بالاسا، بيلا. (1978). **"الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية"**. **مجلة التنمية الاقتصادية**. العدد 2، ص. 112-115.

الدول التي تركز على تعزيز صادراتها غالبًا ما تشهد زيادة في الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يعزز النمو الاقتصادي[1].

الفرع الرابع: نقل التكنولوجيا:

التفاعل مع الأسواق العالمية يمكن أن يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. هذا يساعد في تحسين العمليات الإنتاجية ورفع كفاءة الشركات المحلية. منظمة التجارة العالمية (2022) أشارت إلى أن زيادة الصادرات تسهم في تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا، مما يدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل[2].

المطلب الثاني: اثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي باستخدام اثر المضاعف

تتجلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في تأثير المضاعف الاقتصادي. يشير المضاعف إلى كيفية تأثير زيادة في الصادرات على النمو الاقتصادي الكلي. عند تحليل هذا التأثير، نلاحظ أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني، مما يحفز مزيدًا من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

الصادرات تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تأثير المضاعف. حيث أن "زيادة قدرها دولار واحد في الصادرات قد تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يتراوح بين 1.5 إلى 2 دولار" [3]

لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب استراتيجية شاملة لدعم الصادرات، بما في ذلك تحسين البنية التحتية وتعزيز الابتكار" ، يؤكد هذا الرأي على أهمية العوامل الهيكلية والمؤسساتية في تحقيق الفوائد الكاملة من الصادرات[4].

إضافة إلى ذلك، يشير تقرير البنك الدولي إلى أن "الدول التي تتمتع بقطاع تصدير قوي غالبًا ما تشهد معدلات نمو اقتصادي أعلى مقارنة بالدول التي تعتمد بشكل أكبر على القطاعات الأخرى يعزز هذا التقرير الفكرة القائلة بأن تكامل الصادرات ضمن الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية يعزز من قدرة الدول على تحقيق نمو اقتصادي مستدام[5].

باختصار، ترتبط الصادرات بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي من خلال تأثير المضاعف، حيث تؤدي الزيادة في الصادرات إلى زيادة في الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي. لتعظيم هذا الأثر، من الضروري أن تتبنى الدول سياسات داعمة للصادرات تشمل تحسين البنية التحتية وتعزيز الابتكار.

[1] - البنك الدولي. (2022)، **"تقرير التنمية العالمية "**، واشنطن: البنك الدولي.
[2] - منظمة التجارة العالمية. (2022). **"التجارة والتنمية "** ، جنيف: منظمة التجارة العالمية.
[3] -- أحمد، م. **"دور الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية "**. دار الفكر، الطبعة الأولى، 2020.ص45.
[4] - الزهراني، ع. **"استراتيجيات التنمية الاقتصادية "** مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثانية، 2019. ص112.
[5] - لبنك الدولي. **"تقرير التنمية العالمية 2021 "**. واشنطن: البنك الدولي، 2021، ص78

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي غير النفطي

يهدف هذا المبحث إلى مراجعة وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي غير النفطي. سيتم تقسيم المبحث إلى أربعة أقسام رئيسية تشمل الدراسات المحلية الجزائرية، الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، والقيمة المضافة

المطلب الأول :الدراسات المحلية الجزائرية:

دراسة بن عيسى (2015)، بعنوان: "أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الجزائر" . وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي غير النفطي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2014 ،باستخدم نموذج الانحدار المتعدد.وخرجت هذه الدراسة بنتائج أظهرت وجود علاقة إيجابية بين نمو الصادرات الصناعية والنمو الاقتصادي غير النفطي، حيث تساهم زيادة الصادرات الصناعية في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ملحوظة.

دراسة بوعلام وسعاد (2017)، بعنوان: « دور القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد الجزائري » .

وتهدف إلى دراسة تأثير صادرات المنتجات الزراعية على النمو الاقتصادي غير النفطي في الجزائر.

باستخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها أن زيادة صادرات المنتجات الزراعية تساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي، مؤكدة على أهمية القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل الوطني.

المطلب الثاني: الدراسات العربية:

دراسة السلطان وحمزة (2018)،بعنوان:« أثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ».

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير زيادة الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في السعودية،

باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وتحليل السلاسل الزمنية .وقد خرجت بنتائج مفادها أن زيادة الصادرات غير النفطية مثل المنتجات البتروكيماوية والزراعية تساهم بشكل ملحوظ في النمو الاقتصادي غير النفطي، حيث تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة تقارب 0.6.%

دراسة الهاشمي وجواد (2018)،بعنوان: «التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ».

وهدفت إلى دراسة تأثير تطوير القطاعات غير النفطية على النمو الاقتصادي غير النفطي في الإمارات وذلك باستخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي وتحليل السلاسل الزمنية، وقد أظهرت النتائج أن تنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات مثل السياحة والخدمات المالية قد ساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي، حيث ساعدت هذه القطاعات في تحقيق نمو مستدام ومستقر.

المطلب الثالث : الدراسات الأجنبية

دراسة Bahmani-Oskooee and Mitehdi(1991)، بعنوان: « نمو الصادرات والسببية في الدول النامية »

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة فحص العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية وذلك باستخدام نموذج تحليل السببية والانحدار المتعدد، أظهرت النتائج أن تنويع الصادرات يساهم بشكل كبير في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الدول النامية، حيث توجد علاقة سببية قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي غير النفطي.

دراسة Ball and Bittenson (2018) ،بعنوان: «تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية» .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات فترة زمنية ممتدة وذلك باستخدام نموذج بيانات بانل وتحليل الانحدار الثابت، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تنويع الصادرات يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.

دراسة Hausmann and Hwang (2007)،بعنوان: « ما الذي تصدره الدول؟ دور التعقيد الاقتصادي في النمو ».

وتهدف هذه الدراسة إلى فحص كيفية تأثير تنويع المنتجات المصدرة على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج تحليل التعقيد الاقتصادي واستخدام نماذج الانحدار. خرجت هذه الدراسة بنتائج مفادها أن الدول التي تصدر مجموعة متنوعة من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى من الدول التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية فقط.

دراسة Agor and Hughes (2015)،بعنوان: «تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي: تحليل عبر الدول » .

–هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية باستخدام نماذج الانحدار متعدد المتغيرات.أظهرت النتائج أن تنويع الصادرات يرتبط إيجابياً مع النمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تمتلك بيئة تجارية مؤاتيه وبنية تحتية قويا.

المطلب الرابع: القيمة المضافة

من خلال ما سبق، فإن دراستنا هذه تميزت عن الدراسات السابقة من خلال:

–الفترة الزمنية الواقعة بين 1990 و2022، خلافًا لكل الدراسات السابقة سواء الوطنية أو العربية أو الأجنبية.

–اعتمادنا على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وكذلك موضوع الدراسة حيث تناولت دراستنا أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي غير النفطي في الجزائر.

–خلافًا للدراسات المحلية السابقة، وجدنا أن أي زيادة ولو بسيطة في دلالة هامة، حيث أن الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير باعتماده على قطاع واحد.

وأيضا تفردنا باختلافنا في متغيرات دراستنا التي كانت على النحو التالي: الإنتاج غير النفطي، البطالة، رأس المال الثابت

خلاصة الفصل الأول:

يعد موضوع الصادرات خارج قطاع المحروقات موضوع مهم ومحوري في الاقتصاد في هذا الفصل استعرضنا الإطار النظري الخاص بالنمو الاقتصادي والصادرات، وأهم نظرياتهما الاقتصادية واكتشفنا العلاقة بين متغيرات دراستنا، بحيث خرجنا بنتيجة مفادها أن تأثير الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي علاقة ايجابية قوية في الدول المتقدمة وعلاقة طردية ضعيفة في الدول النامية. خاصة الدول أحادية الاعتماد.

الفصل الثانـي

دراسة قياسية لأثر الصادرات
خارج
قطاع المحروقات
على النمو الاقتصادي الغير نفطي

تمهيد الفصل الثاني:

يعد الاقتصاد القياسي من أهم فروع علم الاقتصاد بحيث يمكننا من معرفة العوامل التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية ومحاولة التنبؤ بسكونها خلال المستقبل .

ويعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد من بين النماذج التي لقيت رواجا وقبولا في الاقتصاد القياسي، ومنه فإن الهدف الأساسي لهدا الفصل يكمن في معرفة مختلف العلاقات المترابطة والمتشابكة بين متغيرات الدراسة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة وتحليل نتائجها.

المبحث الثالث: معوقات تنويع الصادرات: التحديات والحلول المقترحة وآفاق المستقبل

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة.

بعدما تطرقنا في الجانب النظري في الجانب النظري في الفصل الأول للمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة بالإضافة للأسس النظرية لها، سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة الجانب التطبيقي والقيام بتطبيقه بحيث سيتسن لنا فهم الظاهرة الاقتصادية المدروسة لذا سنتطرق للدراسة القياسية الخاصة بتأثير الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الغير نفطي والعلاقة التي تربطهم،

ودراستها دراسة بيانية ومراقبة تطوراتها خلال الفترة الممتدة (1990-2022).

المطلب الأول: استراتيجيات الجزائر في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات:

تسعى الجزائر منذ عقود إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها، تبنت البلاد سلسلة من الاستراتيجيات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز الصادرات غير النفطية. تهدف هذه الورقة إلى استعراض وتحليل هذه الاستراتيجيات من عام 1990 إلى عام 2022، مع التركيز على كل مرحلة وتقييم تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: الإصلاحات الهيكلية (1990- 1999).

بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر في أواخر الثمانينات، اضطرت الحكومة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لاعتماد برنامج إصلاح هيكلي. تضمنت هذه الإصلاحات:

- **خصخصة الشركات العامة** : تم خصخصة العديد من الشركات الحكومية بهدف تحسين كفاءتها وتشجيع القطاع الخاص .

- **تحرير الأسعار** : تم تحرير أسعار العديد من المنتجات لتتوافق مع الأسعار العالمية، مما ساهم في تحسين بيئة الأعمال .

- **تحسين بيئة الاستثمار** : تضمنت هذه الفترة تحسين التشريعات لجذب الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك إصدار قانون الاستثمار لعام 1993 [1].

[1] - البنك الدولي. (1999، **"تقرير الإصلاحات الهيكلية في الجزائر "**،واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

الفرع الثاني: خطة الإنعاش الاقتصادي (2001-2009).

بعد فترة من الاستقرار النسبي، أطلقت الحكومة الجزائرية سلسلة من خطط الإنعاش الاقتصادي التي ركزت على:

- **البنية التحتية** : تم استثمار مبالغ ضخمة في تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق، الموانئ، والمطارات
- **الصناعات الزراعية** : تم دعم قطاع الزراعة من خلال تقديم القروض والمساعدات المالية للمزارعين، وتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي.

- **الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة** : تم تقديم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل في مجالات التصنيع والتحويل لتعزيز القيمة المضافة للمنتجات المحلية .[1]

الفرع الثالث: برنامج الخمسينية (2010-2014).

ركز هذا البرنامج على تنمية القطاعات المختلفة لتعزيز الاقتصاد غير النفطي:

-**القطاع الزراعي** : تم تكثيف الجهود لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين تقنيات الزراعة من خلال برامج تدريب ودعم للمزارعين .

- **الصناعات الغذائية** : شهدت هذه الفترة تشجيع الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية لتلبية الطلب المحلي وزيادة الصادرات .

- **قطاع البناء** : تم دعم قطاع البناء والتشييد بشكل كبير لتحسين البنية التحتية والمرافق العامة .[2]

الفرع الرابع: الاستراتيجية الصناعية الجديدة (2015-2022).

في هذه الفترة، ركزت الحكومة الجزائرية على تطوير الصناعات الثقيلة وتعزيز قطاعات معينة:

- **الصناعات الثقيلة** : شملت الاستراتيجية تعزيز صناعة الصلب والسيارات، بما في ذلك إقامة مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية .[3]

- **التكنولوجيا والابتكار** : تم إطلاق مبادرات لدعم الابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك إنشاء مراكز بحوث وتطوير.

[1] - وزارة المالية الجزائرية. (2009). **"تقرير عن خطة الإنعاش الاقتصادي "**. الجزائر العاصمة: وزارة المالية.
[2] - وزارة الصناعة الجزائرية. (2014). **"خطة التطوير الصناعي "**. الجزائر العاصمة: وزارة الصناعة.
[3] - البنك الدولي. (2022). **"تقييم الاستراتيجية الصناعية في الجزائر "**. واشنطن العاصمة: البنك الدولي

- **قطاع السياحة** : تضمنت الاستراتيجية تعزيز قطاع السياحة من خلال تحسين البنية التحتية السياحية والترويج للجزائر كوجهة سياحية .[1]

المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: تطور الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات.

سنوضح من خلال الشكل رقم(2) تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات والصادرات من المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) وفقا المقدمة من طرف بيانات تقارير البنك الجزائري.

الشكل رقم (2): تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات والصادرات من المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

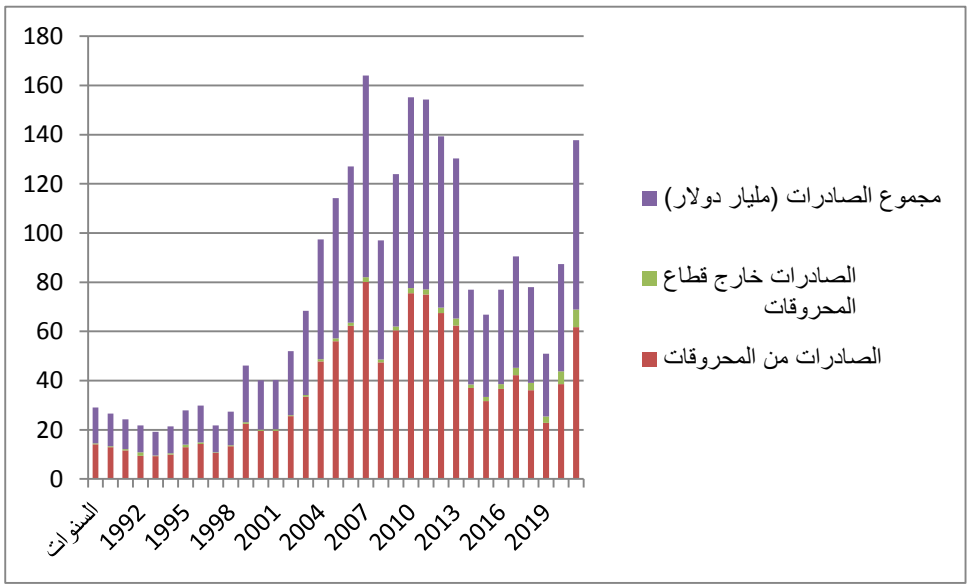

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات تقارير البنك الجزائري

يُظهر الشكل رقم (2):المُقدم تطور مكونات الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990_ 2022). وتشمل المكونات الرئيسية:

- من 1990 إلى حوالي 2005، كانت الصادرات منخفضة نسبياً ثم بدأت بالارتفاع بشكل ملحوظ بعد ذلك كما لوحظ ارتفاع حاد في إجمالي الصادرات حوالي عام 2008، ويعود هذا غالباً إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية في تلك الفترة.

[1] - تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة. (2020)."**مراجعة دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري** ". نيويورك: الأمم المتحدة

التغيرات في قطاع المحروقات :

الصادرات من المحروقات تمثل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات خلال معظم الفترات بحيث تراجعت حصة الصادرات من المحروقات قليلاً خلال فترة الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمة المالية العالمية في 2008–2009، كان هناك تذبذب في صادرات المحروقات بعد عام 2014، وهذا يعود إلى تذبذب أسعار النفط وتقلبات السوق العالمية.

الصادرات خارج قطاع المحروقات:

يظهر أن الصادرات خارج قطاع المحروقات بدأت بالظهور بشكل ملحوظ بعد عام 2000، كانت هناك زيادة تدريجية في هذه الصادرات، لكنها ما زالت تمثل نسبة صغيرة من إجمالي الصادرات مقارنةً بقطاع المحروقات كما تُظهر البيانات بعد عام 2015 اهتمامًا أكبر بتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات.

توضح البيانات أهمية قطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري، حيث يشكل جزءًا كبيرًا من الصادرات. ومع ذلك، تظهر جهود تدريجية لتنويع الصادرات بعيدًا عن المحروقات، مما يشير إلى وعي اقتصادي بأهمية تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

يمكن أن تكون هذه الجهود ناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية وأهمية تحقيق استقرار اقتصادي بعيد المدى من خلال تنويع مصادر الدخل.

الفرع الثاني: تطور مكونات الصادرات خارج قطاع المحروقات:

سنوضح من خلال الشكل رقم (3) تطور مكونات الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وفقا للمعطيات المقدمة من طرف التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (3): تطور مكونات الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990_ 2022)

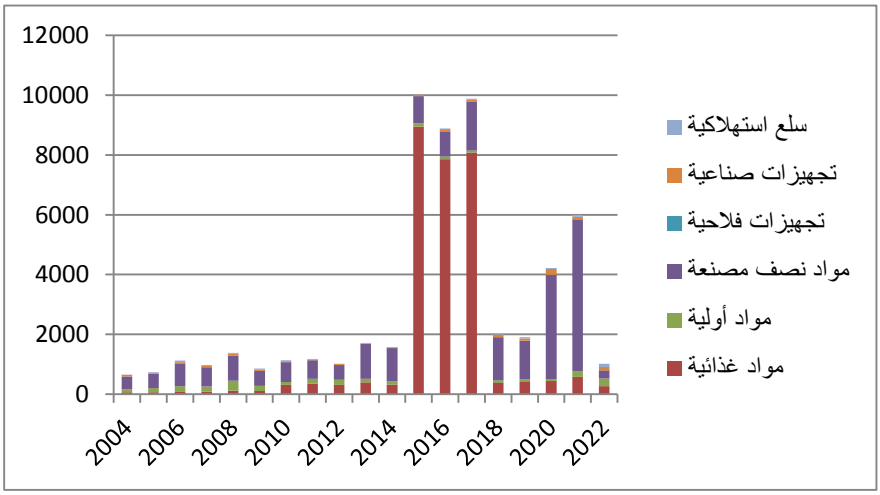

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات تقارير البنك الجزائري

يُظهر المخطط البياني المُقدم تطور مكونات الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2022 (بالمليون دولار). وتشمل المكونات الرئيسية:

- ❖ السلع الاستهلاكية :تشمل هذه الفئة المنتجات الغذائية والمشروبات والأدوية ومستحضرات التجميل والسلع المنزلية.
- ❖ التجهيزات الصناعية :تشمل هذه الفئة الآلات والمعدات والقطع الغيار المستخدمة في الصناعة.
- ❖ التجهيزات الفلاحية :تشمل هذه الفئة الآلات والمعدات والأدوات المستخدمة في الزراعة.
- ❖ المواد نصف المصنعة :تشمل هذه الفئة المنتجات التي تُستخدم كمدخلات في عمليات التصنيع الأخرى.
- ❖ المواد الأولية :تشمل هذه الفئة المواد الخام مثل المعادن والمنتجات الزراعية.
- ❖ المواد الغذائية :تشمل هذه الفئة المنتجات الغذائية الطازجة والمُعلبة.

شهدت الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر نموًا عامًا خلال الفترة من 2004 إلى 2022، حيث زادت من 2.4 مليار دولار في عام 2004 إلى 10.6 مليار دولار في عام 2022 كما شهدت الصادرات خارج قطاع المحروقات بعض التذبذبات خلال هذه الفترة، خاصة خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008.كانت السلع الاستهلاكية هي أهم مكونة للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة، حيث ساهمت بنسبة 40٪ من إجمالي الصادرات في عام 2022. تلتها التجهيزات الصناعية بنسبة 25٪، و المواد الغذائية بنسبة 15٪، و المواد نصف المصنعة بنسبة 10٪، و التجهيزات الفلاحية بنسبة 5٪، و المواد الأولية بنسبة 5٪كما شهدت التجهيزات الصناعية أسرع نمو خلال هذه الفترة، حيث زادت مساهمتها من 15٪ في عام 2004 إلى 25٪ في عام 2022.وأما المواد الأولية فلقد شهدت تراجعًا في مساهمتها خلال هذه الفترة، حيث انخفضت من 10٪ في عام 2004 إلى 5٪ في عام 2022.

تُشير هذه البيانات إلى أن الجزائر قد أحرزت بعض التقدم في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات .بحيث لا تزال السلع الاستهلاكية هي المكونة الرئيسية للصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يُشير إلى أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتمد بشكل كبير على الاستهلاك كما يُعدّ نمو التجهيزات الصناعية أمرًا إيجابيًا، حيث يُشير إلى تطور القطاع الصناعي في الجزائر بينما يُشير تراجع المواد الأولية إلى أن الجزائر تُقلّل من اعتمادها على تصدير المواد الخام.

الفرع الثالث: تطور تقسيمات الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات

سنوضح من خلال الشكل رقم (4) تطور تقسيمات الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر وفقا للمعطيات المقدمة من طرف التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم(4): تطور تقسيمات الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

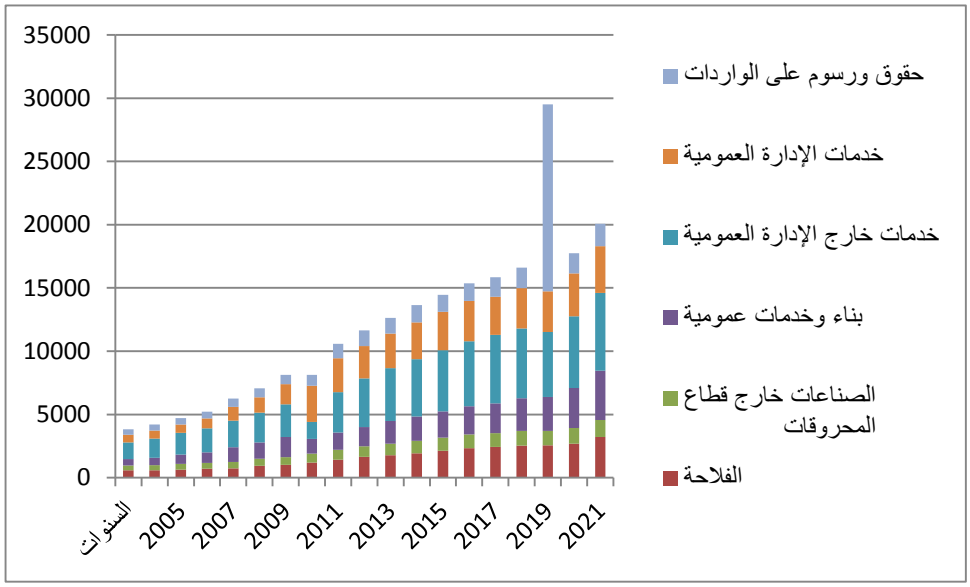

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات تقارير البنك الجزائري

من خلال هذا العنصر سنقوم باستعراض تطور تقسيمات الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات للفترة الممتدة من 2004إلى 2022 بالمليار دينار:

1- حقوق ورسوم على الواردات.

من الملاحظ أن هناك زيادة كبيرة في قيمة حقوق الرسوم على الواردات، حيث كانت منخفضة جداً في بداية الفترة (2004-2005) ثم ارتفعت بشكل كبير في السنوات التالية حتى وصلت إلى ذروتها في 2021. وهذا يعكس زيادة في الواردات وربما سياسات جمركية جديدة أو تعديلات في الرسوم المفروضة.

2- خدمات الإدارة العمومية:

شهدت خدمات الإدارة العمومية زيادة تدريجية وثابتة على مدى الفترة الزمنية، مما يشير إلى توسيع النشاطات الإدارية أو تحسين وتطوير الخدمات المقدمة من قبل الحكومة.

3- خدمات خارج الإدارة العمومية:

نمت خدمات خارج الإدارة العمومية بشكل معتدل وثابت، مما يعكس تنوع الاقتصاد وتطور القطاعات الخاصة والعامة خارج نطاق الإدارة الحكومية المباشرة.

4- بناء وخدمات عمرانية:

شهد قطاع البناء والخدمات العمرانية نمواً ملحوظاً، مما يعكس الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والمشاريع العمرانية خلال الفترة المدروسة.

5- الصناعات خارج قطاع المحروقات:

ارتفعت الصناعات خارج قطاع المحروقات بشكل ملحوظ، مما يعكس جهوداً لتنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات.

6-الفلاحة:

كان هناك تطور ملحوظ في قطاع الفلاحة، مع زيادة تدريجية وثابتة، مما يشير إلى تحسينات في الإنتاج الزراعي وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع.

يوضح الرسم البياني بجلاء جهود التنويع الاقتصادي، حيث شهدت كافة القطاعات خارج قطاع المحروقات نمواً ملحوظاً.بحيث النمو الكبير في قطاع البناء والخدمات العمرانية يشير إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية، أما الزيادة الكبيرة في حقوق الرسوم على الواردات تشير إلى اعتماد متزايد على الواردات، والذي قد يكون نتيجة لتزايد الطلب المحلي أو نقص الإنتاج المحلي لبعض السلع والزيادة في خدمات الإدارة العمومية تعكس تحسين وتطوير الخدمات الحكومية.

المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة وتحليل نتائجها.

من أجل توضيح أهم الطرق والاساليب الاحصائية القياسية المتبعة في نمذجة العلاقة بين متغيرين اقتصاديين، يأتي هدا البحث النظري لشرح هذه الأسباب بالاعتماد على السلاسل الزمنية والانحدار الخطي المتعدد.

المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة

الفرع الأول: استقرار السلاسل الزمنية.

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلسلة الزمنية أن تكون هذه السلسلة مستقرة وساكنة، وصفة الاستقرار او السكون تحدد ببعض الخصائص الإحصائية، وفي حالة غياب صفة الاستقرار ن فإن الانحدار الذي نحصل عليه غالبا ما يكون زائفا.

أولا: تعريف السلاسل الزمنية.

❖ تعد السلاسل الزمنية مجموعة من القيم المشاهدة لظاهرة ما خلال فترات زمنية متساوية والفترة الزمنية عادة ما تكون أسبوعية او شهرية أو سنوية ويمكن تعريفها على أنها مجموعة من المشاهدات التي تتولد على التوالي خلال الزمن وتتميز أي سلسلة زمنية بكون بياناتها مرتبة بالنسبة لزمن وان المشاهدات المتتالية عادة ما تكون غير مستقلة" ، أي تعتمد على بعضها البعض .وعدم الاستقلال يستغل الى تنبؤات موثوق به [1] ، ويكمن الهدف من دراستها في ما يلي :

- تحديد الأنماط الدورية والشذوذ في السلسلة الزمنية.
- تحليل سلوك السلسلة ورسم مسارها باستخدام تقنيات النمذجة.
- استشراف القيم المستقبلية للسلسلة.[2]

❖ هي مجموعة من المتغيرات العشوائيةX ويطلق على هذه المجموعة من المتغيرات العشوائية المرتبة في الوقت المناسب عملية عشوائية[3]، ومركبات السلسلة الزمنية هي مركبة الاتجاه العام ،المركبة الموسمية أو الفصلية ،المركبة الدورية والمركبة العشوائية .[4]

ومن أجل تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة يخضع لتفاعل عدة عوامل وهي:

---

[1]-العقاب محمد (**تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد)**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصادي كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر 2017-2018 ص1.

[3]-GS .Maddla ,«**In troduction to econometrics** »,second edition Macmillam puplishing company ,New York ,1992.p527.

[4] -العقاب محمد (**تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد**)مرجع سبق ذكره ص ص (2-3)

– العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة .

– العوامل التي تؤدي الى تكوين التقلبات الدورية .

– العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.[1]

ومن خلال التعريفات السابقة تظهر المعاني الأساسية لمفهوم السلاسل الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات[2] لظاهرة معينة خلال فترة زمنية ما غالبا ما تكون متساوية ومتعاقبة ،أو هي مجموعة من المعطيات لظاهرة مشاهدة عبر الترتيب التصاعدي للزمن والاتجاه العام لمسار تطور السلسلة يكون خاضع للعوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة ،العوامل المؤدية الى تكوين التقلبات الدورية والعوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة. وتتكون السلسلة الزمنية من مركبات الاتجاه العام، المركبة الموسمية أو الفصلية، المركبة الدورية والمركبة العشوائية. كما يمكن تلخيص أهداف دراسة السلاسل الزمنية على النحو الاتي:

– الكشف عن الدورات التي تتكرر في السلسلة والحالات الشاذة فيها.

– تحديد وضبط مسار السلسلة عن طريق النمذجة من أجل معرفة سلوكها.

– التنبؤ بالقيم المستقبلية لسلسلة.

ثانيا: أنواع السلاسل الزمنية.

يمكن التمييز بين نوعيين من السلاسل الزمنية و هي:

أ- سلاسل زمنية مستقرة (Stationary time non series):

تعرف السلاسل الزمنية المستقرة بالسلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن اي عدم وجود اتجاه عام ولا مركبة فصلية ويتكون متوسطها وتباينها ثابت عبر الزمن ،من خصائصها :

تكون ساكنة اذا توفرت على :

* ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E = Y_t = \mu$

* ثبات التباين عبر الزمن $VAR(\ \ _t) = (y_t - \mu)^2$

[1]-مكيد علي ،**الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية** ،الجزائر 2007 ص279.

– أن يكون التغايرCavariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير[1]

ب –السلاسل الزمنية الغير المستقرة:

–هي تلك السلاسل ذات الاتجاه العام وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعيين من السلاسل الزمنية غير المستقرة.

1–المسار T_S :

ويمثل عدم الاستقرارية من نوع المنوع المحدد وتكون فيه السلاسل الزمنية غير مستقرة متكونة من مركبتين .

$$X=\int_t + \varepsilon_t$$

$\int t$: هي دالة خطية محددة بزمن

ε_t :هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر وهو يمثل الخطأ أو الضجيج الأبيض.

–ومنه فان هذا المسار غير مستقر ولا يحقق الخصائص الاحصائية للاستقرار .

2–المسار D_S:

–وتسمى بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي.

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وهو عكس المسار T_S الدي يتميز بالاتجاه المحدد.

– فالمسار D_f (العشوائي) يوضح أن Y_t عند النقطة الزمنية E يبدأ عند توقف مسار $(Y_t - 1)$ ويتبع اتجاه الصدمة (ε_t).

وتكون مسار D_S علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أي صدمة غير متوقعة في لحظة من زمن تؤثر في الاتجاه في المستقبل[1].

[1]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية **الحدث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** ،الدار الجامعية ،ط3،الاسكندرية ،2008-2009 ،ص ص (200-2001)

الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو أداة تحليلية قوية تُستخدم لفهم العلاقات بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة. يهدف هذا النموذج إلى تقدير تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، مما يسمح للباحثين بتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على النتائج. يتمثل جوهر النموذج في تعيين معادلة خطية تجمع بين المتغيرات المستقلة لتفسير التباين في المتغير التابع. يُعتبر الانحدار الخطي المتعدد أساساً مهماً في مجالات متعددة مثل الاقتصاد حيث يُستخدم لتطوير التنبؤات، اختبار الفرضيات، واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات. من خلال فهم وتحليل العلاقات بين المتغيرات، يمكن للباحثين والممارسين تحسين دقة نماذجهم وتحسين القرارات الاستراتيجية بناءً على النتائج المستخلصة

أولا: تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

1- نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو نموذج إحصائي يستخدم لتحليل العلاقة بين متغير تابع ومتغيرات مستقلة متعددة، حيث يُعبّر عن المتغير التابع كدالة خطية في المتغيرات المستقلة[2]

2- نموذج الانحدار الخطي المتعدد يُستخدم لتقدير العلاقة بين متغير الاستجابة والمتغيرات التفسيرية المتعددة عن طريق ملائمة خط مستقيم للبيانات في فضاء متعدد الأبعاد[3].

3- يُعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد أداة إحصائية تُستخدم لتحديد العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع، من خلال تقدير المعاملات التي تُقلل من مجموع مربعات الأخطاء.

4- نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو تقنية إحصائية تهدف إلى نمذجة العلاقة بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة عن طريق معادلة خطية[4].

5- الانحدار الخطي المتعدد هو نموذج إحصائي يربط بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة بواسطة معادلة خطية تمثل التفاعل بين هذه المتغيرات[5].

ومن خلال التعاريف السابقة تظهر المعاني الأساسية لمفهوم الانحدار الخطي المتعدد بحيث يعد من الأساليب الاحصائية المتقدمة ،عبارة عن ايجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة

[1] - عبد الجليل هجيرة ، **اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة** ، رسالة ماجستير ،تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بالقايد ،تلمسان الجزائر ،2010-2012 ص ص (146 ، 147).

[2] -(Neter, Wasserman, & Kutner, ***Applied Linear Statistical Models***, 1985, p. 234

[3] - James, Witten, Hastie, & Tibshirani, ***An Introduction to Statistical Learning***, 2013, p. 52

[4] -(Chatterjee & Hadi, ***Regression Analysis by Example*,** 2012, p. 78).

[5] -(Montgomery, Peck, & Vining, ***Introduction to Linear Regression Analysis*,** 2012, p. 110)

ولتنبؤ قيم مستقبلية ،وهو أيضا عبارة عن انحدار للمتغير التابع Y على العديد من المتغيرات المستقلة (X1+X2+.....Xk) ،لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة. اذن يتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لشرح العلاقة بين متغير تابع مستمر ومتغيران مستقلان أو أكثر، يمكن أن تكون المتغيرات المستقلة مستمرة أو متقطعة

والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي:

$$Y= \alpha\ \beta_1 \times 1 + \beta_2 \times 2 + \cdots + e$$

حيث ان: Y:المتغير التابع

α قيمة ثابتة أو التقاطع

β_1 ميل الانحدار Yعلى المتغير المستقل الأول

β_2ميل الانحدار Yعلى المتغير المستقل الثاني

x_1المتغير المستقل الأول

x_2 المتغير المستقل الثاني

ويتم استخدام الانحدار المتعدد في الشروط التالية:

أن تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

أن تكون البيانات موزعة توزيعا طبيعيا للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

يجب أن تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الأقل.

ثانيا: الطرق المختلفة لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1- المربعات الصغرى العادية(OLS) :

الأكثر استخدامًا ويقوم بتقليل مجموع مربعات الفروق بين القيم الفعلية والمتوقعة[1].

[1] - Neter, J., Wasserman, W., & Kutner, M. H. (1985). *Applied Linear Statistical Models* (2nd ed., p. 180). Irwin

2- الانحدار بالمتغيرات الرئيسية(PCR) :

يستخدم لتقليل التعدد الخطي بين المتغيرات باستخدام تحويلات المكونات الرئيسية[1]

3- الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى(PLS) :

يختلف عن PCR بإنشاء مكونات جديدة تزيد من تفسير المتغير التابع[2].

4- الانحدار المربعات الصغرى المعاقب(Ridge Regression) :

يضيف عقوبة لتقليل المعاملات ومنع التعدد الخطي[3].

5- الانحدار بالتقليل المطلق(Lasso Regression) :

يستخدم عقوبة على القيم المطلقة للمعاملات لتحسين تفسير النموذج[4].

6- التحقق المتقاطع(Cross-Validation) :

يستخدم لتقييم أداء النموذج عبر تقسيم البيانات إلى مجموعات تدريب واختبار[5].

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة (الإطار التطبيقي للدراسة)

بعدما تطرقنا في الجانب النظري في الفصل الأول للمفاهيم الأساسية للصادرات والنمو الاقتصادي ،بالإضافة إلى الأسس النظرية لها ، سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة الجانب التطبيقي والقيام بتطبيقه بحيث سيتسنى لنا فهم الظاهرة الاقتصادية المدروسة، لذا سنتطرق للدراسة القياسية الخاصة بأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الغير نفطي في الجزائر والعلاقة التي تربطهم ومعرفة من يؤثر في من ودراستها دراسة بيانية ومراقبة تطوراتها خلال الفترة الممتدة ما بين(1990- 2022).

[1] -: James, G., Witten, D., Hastie, T., & Tibshirani, R. (2013).*An Introduction to Statistical Learning: With Applications in R* (p. 227).

[2] - Hastie, T., Tibshirani, R., & Friedman, J. (2009). ***The Elements of Statistical Learning: Data Mining, Inference, and Prediction*** (2nd ed., p. 105)

[3] - James, G., Witten, D., Hastie, T., & Tibshirani, R. (2013). ***An Introduction to Statistical Learning: With Applications in R*** (p. 252).

[4] -: Hastie, T., Tibshirani, R., & Friedman, J. (2009). ***The Elements of Statistical Learning: Data Mining, Inference, and Prediction*** (2nd ed., p. 75).

[5] - James, G., Witten, D., Hastie, T., & Tibshirani, R. (2013). ***An Introduction to Statistical Learning: With Applications in R*** (p. 181).

الفرع الأول: الدراسة القياسية.

تبحث هذه الدراسة في أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي غير النفطي في الجزائر خلال الفترة 1990م – 2022م.

تبعا لسولو 1957 فإن دالة الإنتاج تفترض الإنتاج Y يعتمد بشكل إيجابي على كل من العمل L و رأس المال K الذي يمثله إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

وبذلك تصبح دالة الإنتاج :

$$Y=\int(L,K)$$

ولتعزيز ولتدعيم دالة الإنتاج النيوكلاسيكية التقليدية نضيف الصادرات غير النفطية والناتج المحلي غير النفطي إلى المعادلة السابقة ويعتمد ذلك على ادعاء فرضية النمو القائم على الصادرات والتي تقول أن الصادرات تدفع النمو وعليه يتم اضافة متغير جديد الى المعادلة (الصادرات الغير نفطية) NOEXP والناتج المحلي الاجمالي الغير نفطي NOGDP لتصبح المعادلة $NOGDP=f(L,K,NOEXP)$

$$NOGDP= a+b_1\ NOEXP+b_2\ L+b_3K$$

متغيرات الدراسة:

لمحاولة إدراك مدى تأثير كل من المتغيرات التفسيرية على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة 1990– 2022 ليتم الحصول على 33 مشاهدة في المجمل، وهي فترة عرفت فيها الجزائر العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفيما يلي تعريف متغيرات الدراسة:

الجدول رقم(1): تعريف متغيرات الدراسة.

المتغيرات	الرمز	الوحدة	المصدر
الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي	**NOGDP**	مليار دولار	من تقارير البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصاءات
الصادرات خارج قطاع المحروقات	**NOEXP**	مليار دولار	من تقارير البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصاءات
معدل البطالة	**L**	نسبة مئوية %	من قاعدة بيانات البنك الدولي
إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة	**K**	مليار دولار	من قاعدة بيانات البنك الدولي

الفرع الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة.

<u>النموذج الأول</u>: العلاقة بين NOGDP و NOEXP و L و k .

1_توصيف النموذج:

من أجل قياس وتحليل أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومعدل البطالة على النمو الاقتصادي الغير نفطي في الجزائر، سوف نستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد و هنا سنشير الى أن بيانات الدراسة ستكون سنوية وللفترة الزمنية الممتدة ما بين 1990 و 2022.

الجدول رقم (2):نتائج تقدير العلاقة بين NOGDP و NOEXP و L و k

Dependent Variable: NOGDP
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 01:03
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOEXP	-3.54	2.31436	-1.530	.13

	2117	5	492	67
L	0.327945	0.568399	0.576963	.5684
K	1.611512	0.170607	9.445742	.0000
C	-0.576005	16.03829	-0.035914	.9716

R-squared	0.926632	Mean dependent var	2.870 27
Adjusted R-squared	0.919042	S.D. dependent var	5.564 61
S.E. of regression	12.96457	Akaike info criterion	.0755 30
Sum squared resid	4874.324	Schwarz criterion	.2569 25
Log likelihood	-129.2463	Hannan-Quinn criter.	.1365 64
F-statistic	122.0885	Durbin-Watson stat	.9750 54
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر :مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

الشكل رقم(5): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

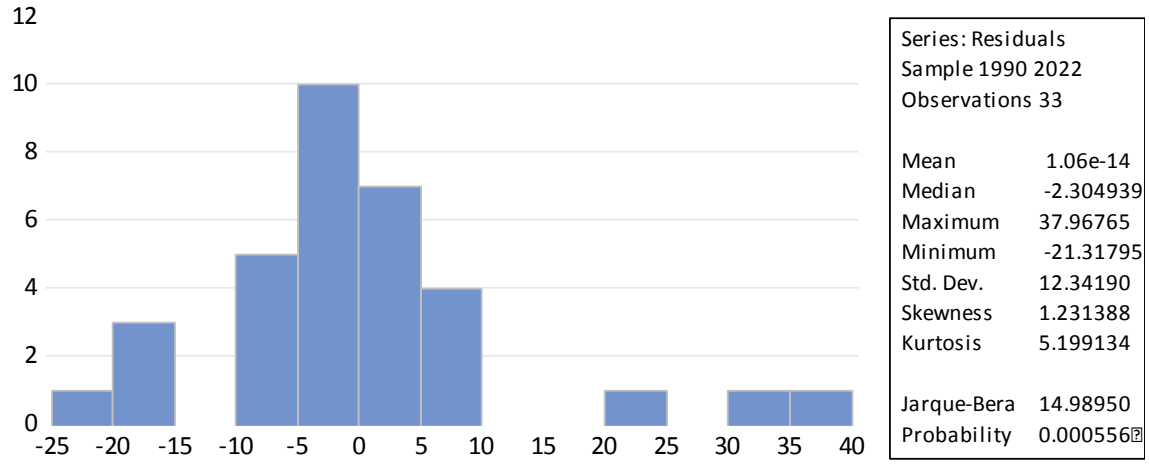

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

من خلال تقدير النموذج الأول يتضح أن بعض المعلمات غير معنوية ، وبعد اختبارنا للبواقي اتضح بانها لا تتبع التوزيع الطبيعي .

حيث وأثناء تحليل البيانات، تم تضمين متغير إجمالي تكوين رأس المال K ومعدل البطالة L كمعبر عن سوق العمل كمتغيرات ضابطة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد. ومع ذلك تبين من خلال الفحص الإحصائي أن بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يشير إلى احتمالية وجود مشكلة في مواصفات النموذج. ومن أجل تحسين جودة النموذج وضمان دقة النتائج، تم اتخاذ قرار بإزالة متغير اجمالي تكوين رأس المال K من النموذج. هذا القرار يستند إلى الرغبة في تحقيق نموذج أكثر ثباتًا ودقة، والتركيز على المتغيرات التي تظهر دلالة معنوية قوية وتساهم بشكل فعّال في تفسير التباين في المتغير التابع.

النموذج الثاني: العلاقة بين NOGDP وNOEXP و L

_ توصيف النموذج:

من أجل قياس وتحليل أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات ومعدل البطالة على النمو الاقتصادي الغير نفطي في الجزائر بعد حذف متغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت K، سوف نستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد وهنا سنشير الى أن بيانات الدراسة ستكون سنوية وللفترة الزمنية الممتدة ما بين 1990 و 2022.

بعد إعادة تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على المتغيرات الثلاثة NOGDP و NOEXP و L نجد:

الجدول (3): نتائج تقدير العلاقة بين NOGDP و NOEXP و L

Dependent Variable: NOGDP
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 01:06
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOEXP	9.208564	3.731879	2.467541	.0195
L	-3.796080	0.722479	-5.254241	.0000
C	126.2351	17.41834	7.247253	.0000

R-squared	0.700905	Mean dependent var	2.870027
Adjusted R-squared	0.680965	S.D. dependent var	5.564061
S.E. of regression	25.73634	Akaike info criterion	.4201 93
Sum squared resid	19870.78	Schwarz criterion	.5562 39
Log likelihood	-152.4332	Hannan-Quinn criter.	.4659 69
F-statistic		Durbin-Watson	

	5.15	stat	.34
	124		32
			56
	0		
Prob(F-statistic)	.000 000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

وعليه يمكن كتابة المعادلة المقدرة التالية:

NOGDP=126 ,235+9,208NOEXP−3,796L

التقييم الاحصائي للنموذج :

من الناحية الاحصائية يتضح ان النموذج المقدر يتميز ب:

_معلمة الحد الثابت ومعلمة معدل البطالة ومعلمة الصادرات خارج قطاع المحروقات معنوية عند مستوى 5%.

_اخترنا الاعتماد على معامل التحديد المعدل لأنه أكثر دقة من معامل التحديد البسيط وذلك راجع لأنه قليل التأثر بعدم ادراج متغيرات مستقلة اخرى مأثرة على المتغير التابع في النموذج ،حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R^2}$ =0,86 وهي تدل على أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد ساهم في توضيح الانحرافات الحاصلة في المتغير التابع الذي هو الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بحوالي 68% أما النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي 32% فتعزى الى حد الخطأ وما يحتويه من معاني كإهمال متغيرات تفسيرية أخرى وهو مؤشر جيد على جودة النموذج بشكل نسبي .

_كذلك احصائية فيشر التي تدل على المعنوية الشاملة للمعادلة المقدرة ككل حيث بلغت قيمتها F=35,15 وهي قيمة كبيرة تدل على قوة العلاقة ومعنويتها بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع .

و لتحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة قمنا بحساب مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات وهي خطوة أساسية في عملية بناء النماذج الإحصائية، حيث تهدف إلى فهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتحديد مدى ارتباطها ببعضها البعض. في هذه الدراسة، تم حساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لمعرفة قوة واتجاه العلاقات بين هذه المتغيرات

الجدول رقم(4): مصفوفة الارتباط.

	NOEXP	L
NOEXP	1.000000	-0.560372
L	-0.560372	1.000000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

من خلال تحليل مصفوفة الارتباط، تم تحديد وجود علاقة ارتباط عكسية معتدلة بين الصادرات غير النفطية ومعدل البطالة في الجزائر. ويمكن تفسير هذا الارتباط بوجود علاقة معتدلة نسبيا بالقيمة المطلقة لمعامل الارتباط 0.56 فهذه العلاقة ليست ضعيفة ولكنها أيضاً ليست قوية جداً، مما يعني أن التغيرات في الصادرات غير النفطية لها تأثير ملموس على معدل البطالة. أما اتجاه العلاقة السالب يشير إلى أن العلاقة بين الصادرات غير النفطية ومعدل البطالة هي علاقة عكسية. بعبارة أخرى، عندما تزداد الصادرات غير النفطية يميل معدل البطالة إلى الانخفاض، والعكس صحيح.

_ عندما تزداد الصادرات غير النفطية، يعني ذلك أن هناك طلبا أعلى على المنتجات والخدمات غير النفطية المنتجة في الجزائر، هذه الزيادة في الطلب يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشغيل المزيد من القوى العاملة لتلبية هذا الطلب، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل البطالة. وعندما يكون هناك انخفاض في معدل البطالة، فإن عدد الأشخاص العاملين يزداد، مما يعزز الدخل الإجمالي للأسر وقدرتهم على الإنفاق، مما يمكن أن يعزز الاقتصاد بشكل عام. فهذا الارتباط يمكن أن يعكس أهمية تنويع الاقتصاد الجزائري بعيداً عن الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، حيث يمكن أن تساهم القطاعات غير النفطية في توفير فرص العمل وتقليل البطالة ما يعزز بدوره الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. أما باتجاه السياسات الاقتصادية، يمكن أن يكون هذا الارتباط دافعا للحكومة لدعم الصناعات غير النفطية من خلال سياسات تحفيزية واستثمارات مستدامة، بهدف تقليل معدلات البطالة وتحقيق نمو اقتصادي متوازن. وتجدر الإشارة إلى أن الارتباطات القوية بين المتغيرات المستقلة قد تشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)، التي يمكن أن تؤثر سلبا على تقديرات النموذج والانحدار، وعلى العموم إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل ارتباط بيرسون عموما قريبة من 0.8 فمن المحتمل وجود التعدد الخطي لذلك يتم تطبيق اختبارات اضافية مثل حساب عوامل تضخم التباين (VIF) للتأكد من عدم وجود تأثير كبير للتعدد الخطي في النموذج[1]. وهو اختبار شائع الاستخدام لقياس مقدار التضخم في تقديرات المعاملات في نماذج

[1] - Noora Shrestha, **Detecting Multicollinearity in Regression Analysis**, American Journal of Applied Mathematics and Statistics, 2020, Vol. 8, No. 2, P: 40.

الانحدار المتعددة بسبب التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. الفكرة الأساسية وراء VIF هي قياس مدى ارتباط متغير مستقل معين بباقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

الجدول(5) نتائج اختبار عوامل التضخم vif للتعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 06/13/24 Time: 01:44
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
NOEXP	13.92692	3.134565	1.457762
L	0.521976	9.724238	1.457762
C	3 03.3985	1 5.11589	NA

المصدر :مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

وباعتبار أن تحليل نتائج اختبار VIF للتعدد الخطي يكون كالآتي[1]:

1-إذا كانت قيمة VIF< 5 لا يوجد ارتباط كبير بين المتغيرات المستقلة ما يجعل التعدد الخطي ليس قضية ملحوظة، ويمكن استخدام المتغيرات المستقلة بدون قلق كبير حول التداخل بينها.

[1] - لتفاصيل أكثر أنظر:
- Jamal I**. Daoud, Multicollinearity and Regression Analysis**, Journal of Physics, Conf. Series 949, 2017, PP:4, 5.
-. Gujarati, D., Porter, D**. BASIC ECONOMETRICS**, Mc Grow Hill, 04 th Ed., 2003, PP: 328-333.

2- واذا كان $5 \leq VIF < 10$ فإنه يوجد ارتباط خطي معتدل بين المتغيرات المستقلة، وهنا تبدأ التعددية الخطية في التأثير على تقديرات المعاملات. يمكن استخدام المتغيرات المستقلة، لكن يجب مراقبة التأثيرات المحتملة للتعددية الخطية.

3- أما إذا كانت $VIF \geq 10$ فإنه يوجد ارتباط خطي عالي بين المتغيرات المستقلة، وهنا يعتبر التعدد الخطي مشكلة خطيرة. وينبغي معالجة التعددية الخطية، إما عن طريق إزالة أحد المتغيرات المرتبطة بشدة، أو استخدام طرق تقدير أخرى تقلل من تأثير التعددية الخطية.

فإنه من خلال النتائج الموضحة في الجدول (5) نستخدم قيم Centered VIF لأنها توفر تقييمًا دقيقًا للتعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة التي تؤثر على دقة تقديرات المعلمات في نموذج الانحدار المتعددة مقارنة بـ Uncentered VIF. ونلاحظ أن قيم VIF أقل من 05 للمتغيرات كالآتي: 1.45 لمتغير NOEXP(الصادرات خارج المحروقات) و 1.45 لمتغير L(معدل البطالة)، تشير قيم VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج إلى عدم وجود تعددية خطية كبيرة، حيث أن جميع القيم أقل من العتبة المقبولة عمومًا وهي 5.

_اختبار وجود الارتباط الذاتي:

من أجل اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى يتم استخدام اختبار Durbin-watson، حيث ومن خلال مخرجات برنامج Eviews10 وجدنا أن: DW=0,343.

ومن أجل تحديد في ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي أو لا، نقوم باستخراج القيمة العليا و الدنيا من جدول Durbin-watson بحيث أن N=33,K=2.

الجدول (6) الحد الاعلى والحد الادنى لإحصائيات Durbin-watson

d_L	d_U
1,321	**1,577**

من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول الاحصائي لـ Durbin-watson

الشكل رقم(6): مشكلة الارتباط الذاتي

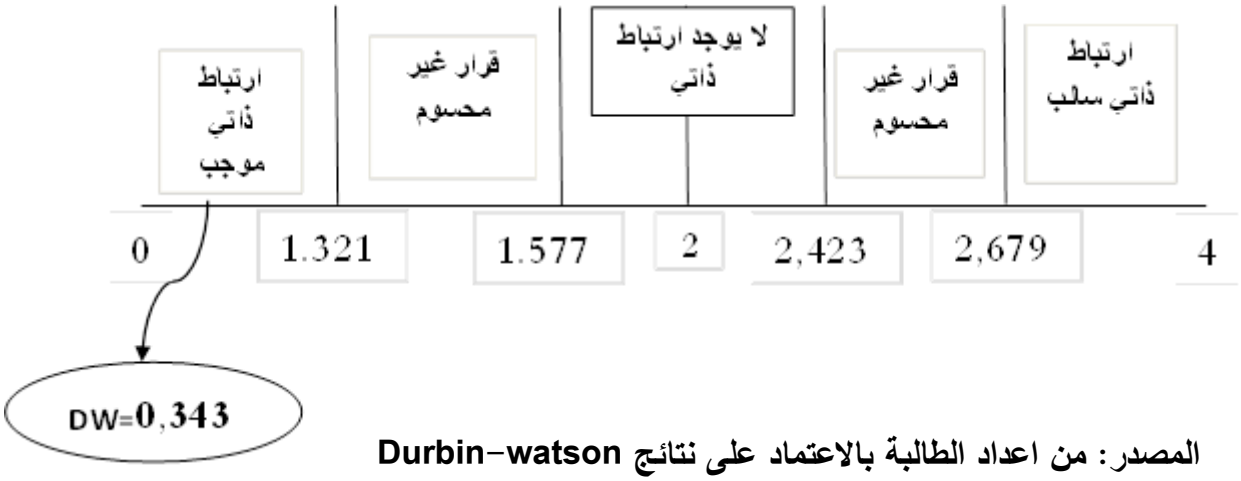

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Durbin-watson

بما أن DW تقع في تلك لمنطقة ($0 - d_L$) معناه وجود مشكلة ارتباط ذاتي موجب أي أن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة مرتبطة بالقيمة المقدرة لحد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة لها مباشرة. وعليه فبالرغم من أن Durbin-watson يشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتتالية، إلا أنه مع قيم VIF المنخفضة، يمكن أن يكون هذا الارتباط الذاتي ضعيفًا بشكل كافٍ للتأثير على تقديرات المعاملات. خاصة وأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما هو مبين في الشكل رقم(5)

_ولمعرفة اذا ما كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وبالاعتماد على برنامج Eviews10 تحصلنا على النتائج التالية

الشكل رقم (7): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

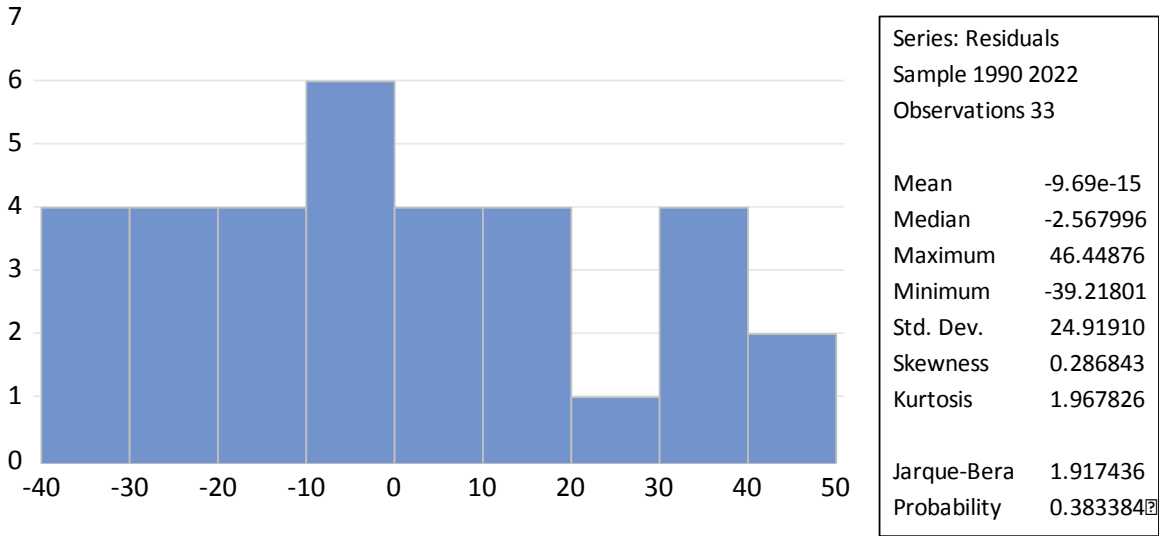

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

نلاحظ من خلال النتائج أن قيمة الاختبار JARQUE BERA هي J=1،9174 بمستوى معنوية 0،383 أكبر من 5% معناه نقبل الفرضية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو مؤشر جيد على أن النموذج تم تقديره بشكل صحيح وأن الفرضيات الأساسية لتحليل الانحدار الخطي قد تحققت . ولمزيد من التأكد من دقة النموذج قمنا بمقارنة القيم الحقيقية والقيم المقدرة لبواقي النموذج باستخدام مخرجات النموذج القياسي ، اذ يمكننا ملاحظة التقارب النسبي بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة من خلال الشكل رقم (6) الأمر الذي يؤكد سلامة النموذج الذي قمنا بتقديره .

الشكل رقم (8): القيم الحقيقية والمقدرة لبواقي النموذج المقدر

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

ب_ التقييم الاقتصادي للنموذج:

بعد تقديرنا للنموذج القياسي وتأكدنا من خلوه النسبي من مشاكل الاقتصاد القياسي ، ننتقل الآن الى التقييم الاقتصادي للنموذج

تشير المعادلة الى أن معلمة الحد الثابت a=126،235 تعني بأنه عندما تكون المتغيرات المستقلة المتمثلة في الصادرات خارج المحروقات ومعدل البطالة مساوية للصفر فان المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الجمالي خارج المحروقات NOGDP يأخذ مقدارا ثابتا قدره 126،235 مليار دولار ، وهو أمر منطقي ويتطابق مع النظرية الاقتصادية اذ أن هناك العديد من المتغيرات بخلاف متغيرات دراستنا قد

تساهم في تحقيق ناتج محلي اجمالي خارج المحروقات مثل مختلف الضرائب المستحدثة في النظام الجبائي الجزائري ،كذلك مختلف التوجهات الاستثمارية التي تبنتها الجزائر للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وهو ما لمسناه من خلال تطبيقها لمختلف المخططات التنموية وبرامج الانعاش الاقتصادي اضافة الى القطاع الزراعي والنهوض به

المعلمة b1=9،208 اشارتها موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين حصيلة الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات ، حيث أنه اذ ازدادت حصيلة الصادرات خارج المحروقات بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات سوف يزداد بمقدار 9،208 وحدة نقدية ، وذلك ما يكن أن نرجعه الى أن الجزائر باعتبارها دولة تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز الطبيعي فان أي زيادة في الصادرات غير النفطية ستكون لها دلالات خاصة وهامة على الاقتصاد الوطني من خلا دعم وتطوير مختلف سياسات حكومية فعالة على غرار تقديم حوافز مالية ، تخفيض الضرائب، تسهيل اجراءات التصدير ،اضافة الى تعزيز الاستمارات المستدامة من خلال خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير نفطية مما يوفر رؤوس أموال وخبرات وتكنولوجيا جديدة بشكل يساهم في زيادة الانتاجية وتحسين المنتجات المصدرة وغيرها من الاتجاهات التي تؤدي في النهاية الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام والدي ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي خارج المحروقات وبالتالي تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتحسين مستوى المعيشة في الجزائر

المعلمةb=3,796 اشارتها سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات حيث أنه اذ ازدادت معدلات البطالة بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات سوف ينخفض بمقدار 3،796 – وحدة نقدية والعكس صحيح، حيث يتضح أن لمعدلات البطالة أثر سلبي وقوي على النمو الاقتصادي في الجزائر .فارتفاع معدل البطالة يعني أن جزء كبير من القوى العاملة لا تساهم في الانتاج الاقتصادي مما يؤدي الى انخفاض الانتاجية والناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر فالبطالة تمثل تحديا كبيرا خاصة بين الشباب والخرجين الجدد وهي مؤشر أن الدولة لا تستغل مواردها البشرية بشكل كامل مما يؤدي الى خسائر في الانتاج والنمو الاقتصادي وهو ما يتطلب تنفيد العديد من السياسات الاقتصادية اللازمة التي من شأنها زيادة عدد الأفراد العاملين وبالتالي زيادة الانتاجية والقدرة الشرائية مما ينعكس ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي والتي من أهمها تطوير سياسات تهدف الى تقليل معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة ودعم المؤسسات الصغير والمتوسطة والجديدة وتحفز الاستثمارات في القطاعات النفطية كدلك التوجه نحو الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لزيادة كفاءة العمالة المحلية و تدريبها لتتماشى مع سوق العمل والذي من شأنه أن يقلل من معدلات البطالة ويزيد من الانتاجية مما يعزز الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (تنويع مصادر الدخل الوطني) .

بعد تقديرنا للنموذج القياسي فانه يمكن القول بأن نموذج دراستنا قد وفق الى حد ما في تفسير التغيرات الحاصلة على مستوى الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات . كما أن مختلف النتائج الاقتصادية والاحصائية التي تظهرها النماذج الاقتصادية المحققة يمكن أن نربطها بشكل كبير بطبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمدة على النفط. ويمكن تلخيص أبرز النتائج في النقاط التالية:

1- اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الإيرادات النفطية، يجعل تقلبات أسعار النفط وإنتاج النفط يؤثر على متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والصادرات غير النفطية.
2- الاقتصادات المعتمدة على النفط تواجه تحديات كبيرة مثل تقلبات الأسعار العالمية للنفط، التباين في الإنتاج والصادرات، والتباينات في السياسات الاقتصادية التي تؤثر على استدامة النمو الاقتصادي.
4- قد يكون لاستدامة هذه التباينات والتحديات تأثير على البواقي في النماذج الاقتصادية، مما يمكن أن يؤدي إلى ظهور أو تفاقم الارتباط الذاتي وهو ما يفسر بقيمة (DW) الدالة على وجود ارتباط ذاتي موجب.
5- قيم (Variance Inflation Factor) VIFالمنخفضة، والتي تشير إلى عدم وجود مشكلة كبيرة بالتعددية بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المتعدد. و التي تعني أنه لا يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي لا توجد هناك حاجة ملحة لتحليل الارتباط الذاتي بين هذه المتغيرات.
6- يمكن الإقرار بصلاحية النموذج الحالي للتحليل بدون الحاجة إلى إجراءات إضافية لمعالجة وجود الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة. لأنه في تحليل النماذج الاقتصادية، خاصة عندما تكون البيانات تظهر أن التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة منخفضة والبواقي تتبع توزيعًا طبيعيًا، فهذا يعني أن نموذج الانحدار قادر على تقدير العلاقات بشكل دقيق دون تعديلات كبيرة، ويمكن تجاهل وجود الارتباط الذاتي. (DW)
7- اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الإيرادات النفطية يعني أن النفط يشكل جزءًا هامًا من الاقتصاد الوطني، سواء كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية أو للإيرادات الحكومية، هذه التبعية للنفط تجعل الاقتصاد الجزائري معرضًا بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط والإنتاج، مما يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر سواء على متغيرات نموذجنا الحالية أو على متغيرات اقتصادية أخرى، ويمكن إبراز هذا التأثير كما يلي:

- **الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:** ان التقلبات الحاصلة في أسعار النفط تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من خلال عدة آليات، فمع انخفاض أسعار النفط، قد تواجه الحكومة صعوبات في تمويل المشاريع الحكومية والاستثمارات العامة، مما يقلل من النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات.
- **الصادرات غير النفطية: الا**عتماد على النفط بشكل كبير يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تأثير الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة انخفاض أسعار النفط، قد تتأثر العملة الوطنية بشكل سلبي، مما يجعل المنتجات الجزائرية غير النفطية أكثر تكلفة وأقل تنافسية في الأسواق الدولية.

وعليه فان تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي في الجزائر خاصة وأن فترة دراستنا الممتدة من (1990- 2022) شهدت العديد من الأزمات التي مست أسواق النفط ولعل أبرزها (أزمة حرب الخليج " 1990-1991"، أزمة نهاية سنة 2014 وأزمة 2020 المرتبطة بجائحة كوفيد-19). حيث أن التغيرات الحادة في الإيرادات النفطية قد تجعل من الصعب على الحكومة إدارة السياسات الاقتصادية بشكل فعال وضمان الاستقرار الاقتصادي والتأثير على التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام، وهو ما نلمسه في مختلف الاختلالات المسجلة ضمن النتائج المحققة سوآءا احصائيا او اقتصاديا.

المبحث الثالث: معوقات تنويع الصادرات: التحديات والحلول المقترحة وآفاق المستقبل

سعت الجزائر جاهدة وبدلت مجهودات كبيرة من أجل الرفع من صادراتها خارج قطاع المحروقات والتخلي التدريجي على الاعتماد الكامل على عائدات المحروقات [1]

المطلب الأول: معوقات رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

ونذكر أهم ما يعيق الجزائر للنهوض باقتصادها والتخلص من التبعية النفطية وهي:

تواجه الجزائر عدة تحديات في جهودها لزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات. تتضمن هذه التحديات ما يلي:

هيكل الاقتصاد وتنويعه: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على المحروقات، التي تشكل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات التصدير والموازنة الحكومية. هذا الاعتماد يحد من تطوير القطاعات الأخرى ويجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط[2]

العقبات التنظيمية والبيروقراطية : البيئة التجارية في الجزائر تعاني من تعقيدات تنظيمية وبيروقراطية تعوق الاستثمار وتعرقل نمو القطاعات غير النفطية [3] .

[1] زهرة مصطفى، **واقع وآفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر(الفترة من 2010 الى 2021)**،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،المجلد 05، العدد02 ،(2021)،ص 141-143

[2] - ([World Bank, 2023](https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview)).

[3] - BTI Project, 2024](https://bti-project.org/en/reports/country-report/DZA)).

البنية التحتية واللوجستيات : تشكل البنية التحتية غير الكافية، خاصة في مجال النقل واللوجستيات، حاجزًا كبيرًا أمام نمو الصادرات. الكفاءة في اللوجستيات أمر حيوي لتنافسية الصادرات غير النفطية، ولكن البنية التحتية في الجزائر بحاجة إلى تحسينات كبيرة[1]

مشكلات القطاع المالي : الوصول المحدود إلى التمويل للشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، يقيد قدرتها على التوسع والابتكار. قدرة القطاع المالي على دعم التنويع الاقتصادي ضرورية ولكنها حاليًا غير كافية[2]

السياسات التجارية والوصول إلى الأسواق : السياسات التجارية الحمائية والقيود على الواردات يمكن أن تحد من قدرة المنتجين المحليين على المنافسة دوليًا. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب إقامة والحفاظ على علاقات تجارية مع الأسواق الأجنبية التغلب على حواجز جمركية وغير جمركية مختلفة[3]

رأس المال البشري والمهارات : عدم التوافق بين المهارات التي يوفرها نظام التعليم وتلك المطلوبة في سوق العمل يؤثر على إنتاجية وإمكانات الابتكار للقوى العاملة. تعزيز التعليم والتدريب المهني ضروري لدعم الأنشطة الاقتصادية الجديدة والمتنوعة[4]

الاستقرار السياسي والاقتصادي : عدم اليقين المتعلق بالاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية يمكن أن يؤثر على ثقة المستثمرين. السياسات الاقتصادية المستقرة والشفافة ضرورية لجذب والحفاظ على الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية[5]

المطلب الثاني: الحلول المناسبة لرفع الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تُعاني الجزائر من تبعية كبيرة لصادراتها من المحروقات، مما يُعرض اقتصادها لتقلبات أسعار النفط العالمية. لمعالجة هذه المشكلة، تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها من خلال زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

---

[1] - ([World Bank, 2022](https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview)).

[2] - ([IntechOpen, 2023](https://www.intechopen.com/chapters/74610)).

[3] - ([World Bank, 2022](https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview)).

[4] ([BTI Project, 2024](https://bti-project.org/en/reports/country-report/DZA)).

[5] World Bank, 2022](https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview

أولاً: تحسين بيئة الأعمال:

تبسيط الإجراءات الإدارية: تسهيل عمليات التصدير من خلال تقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية

تخفيف القيود على الاستثمار: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية[1]

تحسين البنية التحتية: تطوير الموانئ والطرق والسكك الحديدية لربط مراكز الإنتاج بأسواق التصدير[2]

ثانياً: دعم الصادرات:

تقديم حوافز مالية: تقديم إعفاءات ضريبية ودعم مالي للمصدرين

تعزيز المشاركة في المعارض الدولية: مساعدة الشركات الجزائرية على عرض منتجاتها في الأسواق العالمية

إنشاء وكالات لتعزيز الصادرات: تقديم خدمات المعلومات والاستشارات للشركات المصدرة[3]

ثالثاً: تنويع المنتجات المصدرة:

التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية: مثل المنتجات الصناعية والزراعية المُعالجة[4]

استغلال الموارد الطبيعية المتنوعة: مثل المعادن والمنتجات الفلاحية[5]

تطوير قدرات البحث والتطوير: لابتكار منتجات جديدة تنافسية في الأسواق العالمية

رابعاً: الترويج للمنتجات الجزائرية:

تعزيز العلامات التجارية الجزائرية: تسويق المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية .

---

[1] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25803)

[2] https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/FE_Search/FE_S_S009-DP.aspx?language=E&CatalogueIdList=12207,26120,48264,31959,32957&CurrentCatalogueIdIndex=3&FullTextHash=&HasEnglishRecord=True&HasFrenchRecord=True&HasSpanishRecord=True)

[3] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25803)

[4] https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/FE_Search/FE_S_S009-DP.aspx?language=E&CatalogueIdList=12207,26120,48264,31959,32957&CurrentCatalogueIdIndex=3&FullTextHash=&HasEnglishRecord=True&HasFrenchRecord=True&HasSpanishRecord=True)

المشاركة في حملات الترويج الدولي: تعريف المستهلكين العالميين بالمنتجات الجزائرية [1]

المطلب الثالث: الآفاق التي تتطلع الجزائر للوصول اليها في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في سعيها نحو تنويع اقتصادها وتعزيز المستدامة الاقتصادي تتطلع الجزائر إلى توسيع آفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات عن طريق:

1- **لزراعة والصناعات الغذائية (2024-2030):** تخطط الجزائر لزيادة إنتاجها الزراعي وتطوير الصناعات الغذائية بشكل مستدام، مع توقعات بزيادة صادرات التمور وزيت الزيتون والحمضيات خلال الفترة من 2024 إلى 2030 [2].

2- الصناعات التحويلية (2025-2030) : من المتوقع أن تشهد الصناعات التحويلية تطورًا ملحوظًا بحلول عام 2025، مع التركيز على النسيج، والأدوية، والمعدات الكهربائية، بهدف الوصول إلى مستويات تصدير تنافسية بحلول عام 2030 .[3]

3- التكنولوجيا والابتكار (2024-2035): تسعى الجزائر إلى تعزيز قطاع التكنولوجيا والابتكار من خلال دعم الشركات الناشئة والصناعات الرقمية، مع توقعات بأن يصبح هذا القطاع أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد بحلول عام 2035[4]

4- السياحة (2024-2030): تعمل الجزائر على تطوير بنيتها التحتية السياحية والترويج لمناطق الجذب السياحي، مع الهدف بجذب عدد كبير من السياح الأجانب بحلول عام2030

5- **المعادن والموارد الطبيعية (2025-2035)** : بالإضافة إلى المحروقات، تهدف الجزائر إلى تعزيز استخراج وتصدير المعادن الأخرى مثل الفوسفات والحديد والذهب، مع توقعات بزيادة إيرادات التصدير من هذه الموارد بحلول عام 2035[5]

[1] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25803)

[2] [World Bank, 2023](https://www.worldbank.org/)

[3] -([Ministry of Trade, Algeria, 2023](https://www.commerce.gov.dz/)).

[4] -([Economic and Social Development Council, 2022](https://www.cnes.dz/)).

[5] 2030- - ([World Bank, 2023](https://www.worldbank.org/)).

خلاصة الفصل الثاني:

لا يخفى على أحد اليوم أهمية تنويع الصادرات من أجل النهوض بعجلة النمو الاقتصادي والابتعاد عن الاقتصاد الريعي من أجل تفادي الوقوع في ازمات اقتصادية التي بدورها تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي لهذا حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة اثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الغير نفطي وذلك باستخدام واتباع تقنية الانحدار الخطي المتعدد ومن نتائج اختباراته بداية بجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة ثم معالجتها باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة ومن نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجدنا العلاقة القائمة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي الغير نفطي بحيث خرجنا بنتيجة مفادها أن هناك علاقة طردية بين حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي كما هنالك علاقة عكسية بين الصادرات الغير نفطية ومعدل البطالة بحيث تساهم القطاعات الغير نفطية في توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة التي تعزز الاستقرار الاقتصادي.

وكخلاصة أساسية يمكن القول أن المعطيات والبيانات المستخدمة والتي تم الحصول عليها من مصادر دولية ومحلية قد عبرت إلى حد ما على أن أي زيادة ستكون لها دلالة هامة خاصة باعتبار الجزائر دولة تعتمد بشكل كبير على النفط.

الخاتمـــة

خاتمة عامة:

تعد قضية تنويع الاقتصاد الجزائري عبر تعزيز الصادرات غير النفطية من القضايا الملحة التي تستدعي اهتمامًا كبيرًا من صناع القرار والباحثين. من خلال هذه الدراسة، التي امتدت على فترة زمنية من 1990 إلى 2022، تم التوصل إلى فهم أعمق لكيفية تأثير الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بالاعتماد على تقنية الانحدار الخطي المتعدد.

ومن خلال نتائج دراستنا توصلنا الى

نتائج فرضيات الدراسة:

1_ الفرضية القائلة أن تنويع الصادرات غير النفطية يؤدي إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي صحيحة لأن الاعتماد على مصادر متعددة للدخل يمكن أن يقلل من تقلبات الاقتصاد ويعزز استدامة النمو

2_ **الفرضية القائلة أن** السياسات الاقتصادية الموجهة نحو تعزيز الصادرات غير النفطية ستساهم في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات صحيحة بحيث ستساهم بشكل فعال في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تقديم حوافز ضريبية ودعم مالي ،تحسين البنية التحتية، الترويج للمنتجات الجزائرية ،تدريب العمالة، وإبرام اتفاقيات تجارية .هذه الإجراءات تعزز التنافسية وتساعد في تنويع الاقتصاد.

3_الفرضية القائلة أن الصادرات غير النفطية تُساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي الجزائري صحيحة بحيث تنويع الصادرات غير النفطية يعزز النمو الاقتصادي الجزائري عبر تنويع مصادر الدخل، تحفيز الصناعات، خلق فرص عمل، زيادة التنافسية، واستدامة النمو.

4-الفرضية القائلة أن يُمكن لسياسات التحفيز الاقتصادي، مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية، أن ترفع من مستوى الصادرات غير النفطية هي فرضية صحيحة حيث أن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير الزراعة والصناعة يزيد الإنتاجية، يحسن جودة المنتجات، ويرفع التنافسية، مما يعزز الصادرات غير النفطية.

5_الفرضية القائلة أن زيادة الصادرات غير النفطية تتطلب تحسين البنية التحتية وتعزيز التنافسية

في الأسواق الدولي هي فرضية صحيحة حيث ان زيادة الصادرات غير النفطية تتطلب بنية تحتية محسنة وتوسع في الوصول إلى الأسواق الدولية لتسهيل نقل البضائع وزيادة التنافسية.

أما بالنسبة للفرضية الرئيسية المطروحة: **تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات يساهم بشكل كبير في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر.**

هي فرضية صحيحة من خلال دراستنا القياسية وتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد وجدنا أن هناك علاقة بين الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي.

على المستوى النظري:

تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال تقليل التبعية على النفط وتوفير فرص عمل ومصادر دخل متعددة ومستقرة.

تدعم العديد من الدراسات الاقتصادية فرضية أن تنويع الاقتصاد عبر تعزيز الصادرات غير النفطية يساهم في تحقيق الاستدامة والنمو الاقتصادي ونذكر من نتائج هذه الدراسات ,دراسة توصلت لوجود علاقة ذات تأثير ايجابي متبادل بين نمو الصادرات ونمو متوسطات دخول الأفراد. ودراسة أخرى لوجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الصادرات ونمو الناتج الوطني قوية في الدول ذات الدخول المرتفعة وعلاقة ضعيفة في الدول ذات الدخول المرتفعة ،كما توصلت دراسة أخرى الى أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي الى نمو أعلى مما تحققه سياسة الاحلال محل الواردات، وجود علاقة ايجابية طردية ذات معنوية عالية بين نمو الصادرات الصناعية والنمو الاقتصادي .خرجت دراسة بمفاد أن نمو الناتج يؤدي الى نمو الصادرات أو يمكن أن يكون نمو الناتج يؤدي الى تراكم رأس المال . وجود علاقة سببية تبادلية بين نمو الصادرات وتنمية الصناعات التحويلية .ان تحقيق النمو في المدى الطويل لا يتحقق الا بالتوسع في الصادرات لزيادة الدخل الوطني .نمو الصادرات يتسبب في نمو الناتج المحلي الاجمالي PIB

على المستوى التطبيقي:

أظهرت البيانات التي تمت دراستها وفق نموذج الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة إيجابية بين زيادة الصادرات غير النفطية وتحسن الناتج المحلي الإجمالي حيث يوفر رؤوس أموال وخبرات وتكنولوجيا جديدة بشكل يساهم في زيادة الانتاجية وتحسين المنتجات المصدرة.

– التغيرات في الصادرات الغير نفطية لها تأثير ملموس على معدل البطالة حيث كلما ارتفع حجم الصادرات زادت المؤسسات المصدرة في القطاع المعني وبذلك يزيد الطلب على اليد العاملة منها تقليص معدلات البطالة

– هناك علاقة عكسية بين الصادرات الغير نفطية ومعدل البطالة بحيث عند زيادة الصادرات الغير نفطية تنخفض البطالة بزيادة معدلات التشغيل وذلك بتوفير فرص عمل في القطاعات الغير نفطية

– وجود علاقة طردية بين حصيلة الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الاجمالي حيث ترتفع ايرادات الحكومة من الخارج ومنه الرفع في الأجور وزيادة الانفاق.

– زيادة الصادرات الغير نفطية يعني زيادة الطلب على المنتجات الغير نفطية المنتجة في الجزائر ومنه زيادة التشغيل الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل البطالة وعند زيادة الاشخاص العامليين يعزز الدخل الإجمالي للأسر وقدرتهم على الإنفاق وهذا يعزز الاقتصاد بشكل عام كما يعزز الاستقرار الاجتماعي

- **الاقتراحات و التوصيات :**

يتطلب تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات مجموعة من الاستراتيجيات والتوصيات لضمان تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي غير النفطي. إليك بعض الاقتراحات والتوصيات:

تنويع قاعدة الإنتاج :

- تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية والجودة في هذه القطاعات.

تحسين البنية التحتية:

- تطوير بنية تحتية متكاملة للنقل والخدمات اللوجستية.
- تحسين الموانئ والمطارات لزيادة القدرة على التصدير وتقليل التكاليف اللوجستية.

تطوير الموارد البشرية:

- الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتعزيز المهارات اللازمة في القطاعات غير النفطية.

- تشجيع الأبحاث والتطوير لتعزيز الابتكار والإنتاجية.

تحسين بيئة الأعمال :

- تبسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير حوافز ضريبية وتمويلية للشركات المصدرة خارج قطاع المحروقات.

تعزيز العلاقات التجارية الدولية :

- توقيع اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لفتح أسواق جديدة.
- المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية للترويج للمنتجات الوطنية.

دعم الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- توفير الدعم المالي والفني للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء حاضنات أعمال لتطوير الشركات الناشئة ودعمها في مراحلها الأولية.

تنويع الأسواق التصديرية :

- استهداف أسواق جديدة خارج الأسواق التقليدية.
- إجراء دراسات سوقية لفهم احتياجات ومتطلبات الأسواق المستهدفة.

تعزيز القيمة المضافة للمنتجات:

- تشجيع تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية بدلاً من تصدير المواد الخام.
- تحسين جودة المنتجات لتلبية المعايير الدولية وزيادة القدرة التنافسية.

تحسين السياسات الحكومية :

- وضع سياسات وتشريعات تدعم تنمية الصادرات غير النفطية.
- توفير التمويل والتسهيلات اللازمة للمصدرين.

تعزيز الابتكار والبحث والتطوير:

– دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في القطاعات غير النفطية.

–تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الابتكار.

آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الغير نفطي في الجزائر وهذه المذكرة هي جزء بسيط من موضوع يتصف بالاتساع وفي هذا الاطار نود ان نضع بعض العناوين قد تكون قاعدة أساس لبحوث لاحقة ومستقبلية.

1- تحليل تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة مقارنة بين القطاعات غير النفطية
2- دور الصناعات التحويلية في تعزيز النمو الاقتصادي بعيداً عن قطاع المحروقات في الجزائر.
3- أثر تطوير القطاع الزراعي على الاقتصاد غير النفطي في الجزائر.
4- التحديات والفرص في تصدير المنتجات الجزائرية غير النفطية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية .
5- الاستراتيجيات المستقبلية لتعزيز الصادرات غير النفطية ودورها في النمو الاقتصادي الجزائري.
6-التأثير الاقتصادي لصادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: منظور غير نفطي.
7- تقييم السياسات الحكومية لتعزيز الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.
8- الابتكار والتكنولوجيا كعوامل محفزة لصادرات المنتجات الجزائرية غير النفطية .
9- دراسة ميدانية عن مساهمة القطاعات غير النفطية في النمو الاقتصادي الجزائري .
10- تحليل العلاقات التجارية بين الجزائر و الدول الأفريقية: فرصة لتعزيز الصادرات غير النفطية.

في الختام، تؤكد نتائج هذه الدراسة على أن تعزيز الصادرات غير النفطية يُعد مفتاحًا أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر. يجب على صانعي القرار التركيز على تحسين البنية التحتية، تعزيز التنافسية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق هذا الهدف. بالرغم من التحديات، فإن الفرص المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري واسعة ومشجعة. من خلال تنفيذ التوصيات والاستمرار في متابعة وتقييم

السياسات الاقتصادية، يمكن للجزائر أن تحقق تنمية اقتصادية أكثر توازنًا واستقرارًا، مما يقلل من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات ويؤمن مستقبلًا اقتصاديًا مزدهرًا للبلاد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-مراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- أحمد، م. "دور الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية ". دار الفكر، الطبعة الأولى، 2020

2- أحمد جمال جسار ،أثر الاستثمار في النمو الاقتصادي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، الأردن ، عمان ،2020

3- الزهراني، ع. "**استراتيجيات التنمية الاقتصادية** " مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثانية، 2019

4- آدم سميث، "**ثروة الأمم**"، ترجمة: د. سعيد عبدالله، طبعة الثانية، ادار الكتاب العربي، 2017،

5- بن رمضان انيسة ، **دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي** ، دار هومة ، طبعة ، بوزريعة الجزائر،2014

6- بسام عبد الرحمان المشاقبة ،**توحش الضمير الليبيرالي وسقوط الهيمنة الأمريكية** ، دار المأمون للنشر والتوزيع ،2012، الطبعة الأولى ،سوريا ، دمشق

7- حسن علي، "**السياسات التجارية**"، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي، 2021

8- ديفيد ريكاردو، "**أسس الاقتصاد السياسي والضرائب**"، ترجمة: د. محمد شريف، الطبعة الثالثة، دار الهلال، 2016

9- عائشة بن عطا الله ،**الصادرات والنمو الاقتصادي قراءة في التطور النظري والاحصائي واستراتيجيات التنمية** ،دار الايام للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2020 ، عمان

10- عبد القادر محمد عبد القادر عطية **الحدث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** ،الدار الجامعية ،ط3،الاسكندرية ،2008.2009

11- فاطمة حسن، "**التنمية الاقتصادية**"، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 2022

12- كروجمان، بول. (1991). "**اقتصاديات التجارة الدولية**" . ترجمة: أحمد سمير. القاهرة: دار النهضة.

13- ليلى عبد الله، "**أساسيات الاقتصاد**"، الطبعة الأولى، دار النهضة، 2020

14- محمد عبد العزيز عجمية ،**التنمية الاقتصادية** ، مطبعة البحيرة ، اكتوبر 2008 ،الاسكندرية ، مصر

15- محمود علي شرقاوي ،**النمو الاقتصادي وتحديات الواقع** ،الغيداء للنشر والتوزيع ،الأردن ،عمان، الطبعة الأولى، 2015

16- محمد عبد الله شاهين ،**الاقتصاد الاسلامي المنقذ من الضلال** ،دار حميثراء للنشر والترجمة ،مصر القاهرة ، 2018

17- محمد فريد، "**الاقتصاد الدولي**"، الطبعة الثانية، دار الفكر، 2021

18- نور الدين محمد، "**السياسات الاقتصادية**"، الطبعة الثالثة، دار الجيل، 2018

- **<u>الأطروحات والمذكرات:</u>**

1- هند بن بالي ،**اثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية** ،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جامعة جيجل ،سنة 2024/2023

2- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

3- مصعب بالي ،**مساهمة قطاع التامين في نمو الاقتصاد الجزائري** ،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،4اكتوبر 2018 ،جامعة قاصدي رابح ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،ورقلة ، الجزائر ،2018/2017

4- مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر** –دراسة قياسية فترة 200–2020–،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث ،ديسمبر 2023

5- مصطفى بن ساحة ،**اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ،مدكرة لنيل شهادة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،غرداية الجزائر،2011/2010

6- موسي سهام ،**استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية** ،اطروحة لنيل دكتوراه طور ثالث ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2018/2017

7- مصطفى بن ساحة ،**اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ،مدكرة لنيل شهادة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،غرداية الجزائر،2011/2010

8- ناصر الدين قريبي، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مدكرة نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2014/2013

9- عبد الجليل هجيرة ، **اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة** ، رسالة ماجستير ،تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بالقايد ،تلمسان الجزائر ،2010–2012

- **<u>المجلات:</u>**

1- أحمد جمال جسار ،أثر الاستثمار في النمو الاقتصادي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، الأردن ، عمان ،2020

2- بالاسا، بيلا. (1978). "**الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية**". **مجلة التنمية الاقتصادية**. العدد 2

3- زكريا مسعودي وخليفة عزي ،**محددات النمو الاقتصادي في الجزائر** ،**مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ،الجزائر ،المجلد04،العدد07،ديسمبر 2019

4- زهرة مصطفى، **واقع وآفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر(الفترة من 2010 الى 2021)**،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،المجلد 05، العدد02

5- طوير أمال والأستاذة علاوي صفية ،**دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر ،عدد02 ،2024

6- حياة بن سماعين وريان زير ،**الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي(2005-2014)**،مجلة الاقتصاد الصناعي ،العدد 12 ،الجزائر ،بسكرة،2جوان،2017

- **المطبوعات:**

1- العقاب محمد **(تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد)**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصادي كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر 2017-2018.

2- مكيد علي ،**الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية** ،الجزائر 2007.

- **تقارير رسمية:**

1- الهيئة العامة للإحصاء السعودي (2019)،الربع الثالث،،**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**.

2- البنك الدولي. (2024). https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31094

3- البنك الدولي. (2022)، "**تقرير التنمية العالمية** "، واشنطن .

4- البنك الدولي. (2022). "**تقييم الاستراتيجية الصناعية في الجزائر** ". واشنطن العاصمة .

5- منظمة التجارة العالمية. (2022). "**لتجارة والتنمية** " ، جنيف .

6- البنك الدولي(2021) "**تقرير التنمية العالمية 2021** ". واشنطن .

7- البنك الدولي. (1999)، "**تقرير الإصلاحات الهيكلية في الجزائر** "،واشنطن العاصمة .

8- -تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة. (2020)."**مراجعة دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري** ". نيويورك

9- وزارة المالية الجزائرية. (2009). "**تقرير عن خطة الإنعاش الاقتصادي** ". الجزائر العاصمة .

10- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25803)

11- [World Bank, 2023](https://www.worldbank.org/)

12- ([Ministry of Trade, Algeria, 2023](https://www.commerce.gov.dz/)).

13- ([Economic and Social Development Council, 2022](https://www.cnes.dz/)).

14- ([World Bank, 2023](https://www.worldbank.org/)).

15- وزارة الصناعة الجزائرية. (2014). "**خطة التطوير الصناعي** ". الجزائر العاصمة .

16- ([World Bank, 2022](https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview)).
17- ([IntechOpen, 2023](https://www.intechopen.com/chapters/74610)).
18- ([BTI Project, 2024](https://bti-project.org/en/reports/country-report/DZA)).
19- BTI Project, 2024](https://bti-project.org/en/reports/country-report/DZA)).

- **المواقع:**

1- http://www.aljazeera.net/encycolopedia
2- https://www.starshams.com/2022/12/export-consept.html
3- https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31094
4- https :mawdoo3.com madjd akhdar ,27 november 2022
5- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25803)

6- https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/FE_Search/FE_S_S009-DP.aspx?language=E&CatalogueIdList=12207,26120,48264,31959,32957&CurrentCatalogueIdIndex=3&FullTextHash=&HasEnglishRecord=True&HasFrenchRecord=True&HasSpanishRecord=True)

2- مراجع باللغة الأجنبية:

1- Adam Smith, An Inquiry Into The nature and Causes Of The Wealth Of Nations, Vol 1, Strahan.W & Cadell.T Publishers, London.
2- Bettelheim Charles, **Studies In The Theory Of Planning**, 01st Ed, Asia Publishing House, LONDON, 1959
3- Corbin Richard & Donald Gamache, **Creating Profitable New Products and Markets**, Amacom, USA, 1980.
4- Chatterjee & Hadi, ***Regression Analysis by Example*,** 2012
5- Enke Stephen & Virgil Salera, **International Economics**, 03th Ed, Prentice-Hall, USA)
6- James, G., Witten, D., Hastie, T., & Tibshirani, R. (2013). ***An Introduction to Statistical Learning.**
7- Jones Charles, **Introduction to Economic Growth**, 01st Ed, W.W.Norton, USA, 1998.
8- James, Witten, Hastie, & Tibshirani, ***An Introduction to Statistical Learning***, 2013
9- Mankiw, N. G. (2016). **" Principles of Economics** " . (7th ed)
10- Montgomery, Peck, & Vining, ***Introduction to Linear Regression Analysis*,** 2012
11- Neter, J., Wasserman, W., & Kutner, M. H. (1985). ***Applied Linear Statistical Models*** (2nd ed)
12- Heller Walter, Pers**pectives On Economic Growth,** 01st Ed, Random House, USA, 1968.
13- GS .Maddla ," **In troduction to econometrics** " ,second edition Macmillam puplishing company ,New York ,1992
14- (Neter, Wasserman, & Kutner, ***Applied Linear Statistical Models***, 1985
15- Hastie, Tibshirani, & Friedman, ***The Elements of Statistical Learning***, 2009
16- Hastie, T., Tibshirani, R., & Friedman, J. (2009). ***The Elements of Statistical Learning: Data Mining, Inference, and Prediction*** (2nd ed)
17- Hastie, T., Tibshirani, R., & Friedman, J. (2009). ***The Elements of Statistical Learning: Data Mining, Inference, and Prediction*** (2nd ed)

الملاحق

الملحق رقم (1): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (2022– 1990).

السنوات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج قطاع المحروقات	مجموع الصادرات (بالمليار دولار)
1990	14,09	0,41	14,55
1991	12,94	0,37	13,31
1992	11,62	0,53	12,15
1993	9,39	1,49	10,88
1994	9,21	0,38	9,59
1995	9,87	0,53	10,94
1996	12,91	1,06	13,97
1997	14,25	0,64	14,89
1998	10,51	0,37	10,88
1999	13,28	0,41	13,69
2000	22,46	0,59	23,05
2001	19,53	0,56	20,09
2002	19,54	0,61	20,15
2003	25,49	0,47	25,96
2004	33,51	0,67	34,18
2005	47,8	0,91	48,71
2006	55,96	1,16	57,12
2007	62,2	1,33	63,53
2008	80,09	1,94	82,03
2009	47,46	1,07	48,53
2010	60,45	1,53	61,98
2011	75,52	2,06	77,58
2012	74,97	2,15	77,12
2013	67,49	2,17	69,66
2014	62,38	2,81	65,19
2015	36,98	1,48	38,46
2016	31,62	1,78	33,40
2017	36,57	1,93	38,50
2018	42,16	3,07	45,23
2019	36,13	2,88	39,01
2020	22,82	2,64	25,46
2021	38,6	5,1	43,70
2022	61,7	7,2	68,90

الملحق رقم (2): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (2022– 1990).

السنوات	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2004	66	97	430	0	50	15
2005	67	136	481	0	37	19
2006	73	195	765	1	44	44
2007	88	170	640	1	46	35
2008	119	334	834	0	67	32
2009	113	169	498	1	30	49
2010	315	94	660	0	35	30
2011	355	161	618	0	32	16
2012	315	168	492	0	29	19
2013	404	109	1173	0	16	16
2014	323	110	1111	1	18	11
2015	8946	107	909	0	53	11
2016	7855	84	845	0	78	18
2017	8069	73	1626	0	90	20
2018	373	93	1445	0	83	33
2019	408	96	1287	0	77	36
2020	437	71	3486	0	188	37
2021	576	182	5086	1	84	63
2022	269	263	263	2	111	111

الملحق رقم (3): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (2004- 2022)(مليار دينار).

السنوات	الفلاحة	لصناعات خارج المحروقات	بناء وخدمات عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2004	580,5	390,5	508	1302,2	603,2	446,2
2005	581,6	420,1	564,4	1518,7	631,9	494
2006	641,3	444,4	743,4	1708,4	677,9	492,1
2007	704,2	463,7	825,1	1910,7	782,4	530,8
2008	727,4	519,6	1156,7	2113,7	1074,8	653,9
2009	931,3	570,7	1294,8	2349,1	1197,2	715,8
2010	1015,3	617,4	1574,9	2586,3	1587,1	747,7
2011	1183,1	728,6	1163,2	1333,3	2856,2	854,6
2012	1421,7	771,8	1379,4	3190,4	2682,7	1131,8
2013	1640	837,7	1527,4	3849,8	2551,2	1239,7
2014	1772,2	904,6	1794	4186,4	2738,4	1242,1
2015	1935,1	975,7	1917,2	4546,6	2910,7	1353,7
2016	2140,3	1037	2069,3	4837,8	3018,9	1339,1
2017	2318,9	1109,2	2213,6	5153,9	3175,5	1398,9
2018	2421,6	1110,9	2346	5419,4	3002,8	1543,9
2019	2529,1	1161,7	2578,2	5527,5	3179,7	1619,3
2020	2546,9	1148,4	2673,2	5159,1	3199,6	14780,6
2021	2688,3	1230,8	3158,9	5667,8	3398,1	1604
2022	3207,8	1354,1	3896,4	6142,7	3695,9	1774,6

الملحق رقم(4) نتائج تقدير العلاقة بين NOGDP و NOEXP و L وk

Dependent Variable: NOGDP
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 01:03
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOEXP	-3.542117	2.314365	-1.530492	0.136
L	0.327945	0.568399	0.576963	0.568
K	1.611512	0.170607	9.445742	0.000
C	-0.576005	16.03829	-0.035914	0.971

R-squared	0.926632	Mean dependent var	72.87027
Adjusted R-squared	0.919042	S.D. dependent var	45.56461
S.E. of regression	12.96457	Akaike info criterion	8.075530
Sum squared resid	4874.324	Schwarz criterion	8.256592

			5
	-		8.1
	129.		36
	246	Hannan-Quinn	56
Log likelihood	3	criter.	4
			0.9
	122.		75
	088	Durbin-Watson	05
F-statistic	5	stat	4
	0.00		
Prob(F-	000		
statistic)	0		

الملحق رقم(5): نتائج تقدير العلاقة بين NOGDP و NOEXP و L

Dependent Variable: NOGDP
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 01:06
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOEXP	9.208564	3.731879	2.467541	0.0195
L	-3.796080	0.722479	-5.254241	0.0000
C	126.2351	17.41834	7.247253	0.0000

R-squared	0.700905	Mean dependent var	72.87027
Adjusted R-squared	0.680965	S.D. dependent var	45.56461
S.E. of regression	25.73634	Akaike info criterion	9.420193
Sum squared resid	19870.78	Schwarz criterion	9.556239
Log likelihood	-152.4332	Hannan-Quinn criter.	9.465969
F-statistic	35.15124	Durbin-Watson stat	0.343256
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم(6): نتائج اختبار عوامل التضخم vif للتعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 06/13/24 Time: 01:44
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
NOEXP	13.92692	3.134565	1.457762
L	0.521976	9.724238	1.457762
C	303.3985	15.11589	NA